إصلاحُ اللَّفظِ

دواعيه ومظاهره.

دكتور

أحمد سعد عبد الحميد

المدرس في قسم اللغة العربية
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

المقدمـــة

الحمد لله على عطاياه التى لا نحصيها عددًا، ولا نعرف لها أمدًا، ولا تنقطع عنا أبدًا، حمدًا نبلغ به رضاه، ونستدر به نعماه، اللهم ووفقنا لكل ما ترضاه، وبلغنا من الخير منتهاه، واهدنا فى الدنيا إلى ما نحمد فى الآخرة عقباه، لك الحمد والمنة، ومنك الإحسان والنعمة، والصلاة والسلام على نبيك ومصطفاك سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد،،

فكما عُنِيَ العربُ بالمعنى فحرصوا على شرف المعنى وصحته، وجِدَّتهِ وطَرَافَتِهِ، عُنُوا كذلك باللفظ فاهتموا بجزالة اللفظِ واستقامته، وجودة السَّبكِ، وحُسْنِ التركيب.

ولم يقف الأمرُ عند الأدباء والبلاغيين الذين حذروا من تنافر الحروف، وتنافر الكلمات، وتكلُّف السجع، والتعقيد الفظي، وإنما كان للنحويين في هذا الميدان سهمٌ وافرٌ، فإنَّ من يطالع كتب النحويين يجد أبواباً بأكملها كـ(الإعلال والإبدال) وظواهر نحوية عديدة كـ(التعويض، والتخلُّص من توالي أمثال) وغيرها مما يدور في فلك العناية بالألفاظ من حيث إصلاحها، وتهذيبها، وتيسير النطق بها، ومراعاة أحكامها.

كما نجدهم يعلِّلون بعضَ أحكامهم بأنهم فعلوا ذلك إصلاحاً للفظ .

وقد دفعني للكتابة في هذا الموضوع أنَّ الإمام أبا الحسين بن أبي الربيع (٦٨٨هـ) ذكر في كتابه البسيط ٢/٧٤٣-٧٤٤ بعضاً من مواضع إصلاح اللفظ، ثم قال: "ولهذا نظائر كثيرة" فأثار ذلك في نفسي تساؤلاً حول(الفساد أو الخلل) الذي استدعى هذا الإصلاح، فتوجَّه القصْدُ إلى

جمعِ هذه النظائر- ما أمكن- ودراستها، بحيث تتضح دواعي هذا الإصلاح ومظاهره، فكان بعنوان (إصلاحُ اللفظ دواعيه ومظاهره) وقد اشتمل هذا البحثُ على مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، ثم الخاتمة .

فأما المقدمة فقد ذكرتُ فيها أهمية هذا الموضوع، وسبب اختياره.

وتحدثت في التمهيد عن تعريف كلمة (إصلاح) والمراد بـ(اللفظ).

وأما المباحث الخمسة فهي مظاهر الإصلاح، وفيها المسائل محلّ الدراسة، وهي كما يلي:

المبحث الأول: (إصلاح اللفظ بالزيادة أو الحذف).

المبحث الثانى: (إصلاح اللفظ بالتقديم أو التأخير).

المبحث الثالث: (إصلاح اللفظ بالفصل).

المبحث الرابع: (إصلاح اللفظ بالتغيير في بنية الكلمة).

المبحث الخامس: (إصلاح اللفظ بتوفيته ما يتطلبه).

ثم كانت الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث.

وكنتُ حريصاً عند دراستي لكلِّ مسألةٍ البحث أن أذكر من أقوال النحويين ما يُفيدُ بوجود إصلاحٍ للفظ في هذا الموضع، وإن كان لهذا التغيير علةٌ أخرى إلى جانب إصلاح اللفظ أذكرها، كما حرصتُ على أن أُوثق الآراء من كتب أصحابها – ما أمكن ذلك-، وإن كان في المسألة خلافٌ أو آراء أخرى ذكرتُ ذلك إتماماً للفائدة، محاولاً الترجيح بينها- ما كان للترجيح موضع-.

وختامًا أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقتُ فيما إليه قصدتُ، وأن ينفع به، وأن يحظى بالقبول، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد

الإصلاحُ: مصدرٌ للفعل الثلاثي المزيد بالهمزة (أصلحَ)، وهو نقيضُ الفساد، يقالُ: أصلحَ الشئَ بعد فساده: أقامه .

يقولُ ابنُ فارس: "الصادُ واللام والحاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على خلاف الفساد"(١).

واللفظُ في اللغة: واحدُ الألفاظ، وهو في الأصلِ مصدرٌ بمعنى الرمي، سواء كان من الفم أو غيره (٢).

وعرَّفه ابنُ فارس قائلاً: " اللامُ والفاء والظاء كلمةٌ صحيحةٌ تدلُّ على طرح الشئ، وغالبُ ذلك أن يكون من الفم، تقول: لَفَظَ بالكلامِ يلفِظُ لفظاً، ولفَظْتُ الشئَ من فمي" (٣) فهو ملفوظٌ ولفيظٌ .

وفي الاصطلاح: الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديراً (٤).

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس ٣٠٣/٣ ت/ عبد السلام هارون، ط/ دار الفكر وينظر أيضاً الصحاح للجوهري ٣٨٣/١ ت/ أحمد عبد الغفور العطار، ط/ دار العلم للملايين، لسان العرب مادة (ص ل ح) ط/ دار المعارف .

(٢)العرب تقول: (أسمحُ من لافظة) واختلف فيه فقيل: هو **البحرُ**؛ لأنه يلفظُ بكل ما فيه من العنبر والجواهر وغيرها، وقيل: هي **الشاة**؛ لأنها تُشْلَى للحلب وهي تجترُّ فتلفظُ جرتها وتُقْبِلُ للحلب لكرمها، وقيل: هو **الديك**؛ لأنه يلفظُ بما في فيه إلى الدجاج، وقيل: هي **الرَّحَى**؛ لأنها تلفظ ما تطحنه.

(٣)مقاييس اللغة لابن فارس ٢٥٩/٥ وينظر أيضاً الصحاح للجوهري ١١٧٩/٣ لسان العرب مادة (ل ف ظ).

(٤) شرح كتاب الحدود للفاكهي ٧-٧١ ت د/ المتولي رمضان الدميري، ط/ مكتبة وهبة. وشرح كتاب الحدود للأبدي لابن قاسم المالكي ٣٤ ت د/ المتولي رمضان الدميري .

فصار اللفظُ في اصطلاح النحوين مخصوصاً بما يخرج من الفم مشتملاً على بعض الحروف الهجائية حقيقةً كـ(زيد، وضرب) أو تقديراً كالضمير المستتر في نحو: اضرِبْ، واذهبْ، فإنه في قوة الملفوظ به وسواءٌ أفاد معنىً كما سبق، أو لم يُفِد كـ(ديز) مقلوب(زيد) وسواءٌ أكان مفرداً أو مركباً .

المبحث الأول: إصلاحُ اللفظِ بالزيادة أو الحذف.

١- علة زيادة الباء في صيغة التعجب (أفعِلْ به).

للتعجب صيغتان قياسيتان هما: ما أفْعَلَهُ وأفعِلْ به.

وبالرغم من إجماع النحويين على فعلية (أفعِلْ) في صيغة التعجب الثانية إلاَّ أنهم اختلفوا في نوعِهِ ، وفي علَّة زيادة الباء في المتعجَّبِ منه.

فذهب جمهور النحويين من البصريين ومنهم سيبويه[١] والمبرد وابن السراج ومَنْ وافقهم[٢] إلى أنه فعلُ أمرٍ لفظاً، ماضٍ في المعنى[٣]

فقولك: أكْرِمْ بزيد، يُرادُ به الدلالةُ على إنشاء التعجب وليس أمراً حقيقياً موجَّهاً لأحد، وأصلُهُ: أكْرَمَ زيدٌ، أي: صار ذا كَرَم، الهمزةُ فيه للصيرورة، كما في: أبقلت الأرضُ، أي: صارتْ ذات بقل، وأجْنَى الشجرُ: صار ذا جنى، وأَغَدَّ البعيرُ: صار ذا غُدَّة.

---

(١) لم يصرح سيبويه بذلك في كتابه، ينظر فهارس الكتاب للشيخ عضيمة ٢٢٨-٢٣٠ وفهارس الشيخ عبد السلام هارون ٢٣٨/٥ لكن نسب إليه في شرح ابن يعيش ٤٢٠/٤ وشرح الرضي للكافية ٢٣٤/٤.

(٢) منهم الفارسي في البغداديات ١٦٥ وابن جني، نصّ اللمع من توجيه اللمع لابن الخباز ٣٨١ وابن يعيش، شرح المفصل ٤١٩/٤ وابن مالك، شرح التسهيل ٣٣/٣ وابن عصفور، شرح الجمل ٥٨٨/١ والمرادي، توضيح المقاصد ٨٨٨/٣ وابن عقيل، المساعد ١٤٩/٢.

(٣) لايُنكَرُ أن يكون (أفعِل به) إنشاءً في اللفظ خبراً في المعنى، فقد ورد عكسه وهو أن يكون اللفظُ خبراً والمعنى إنشاءً، ومنه قولك: غفر اللهُ لزيدٍ، والمعنى: اللهم اغفرْ لزيد، تدعو له. فكما جاء لفظُ الخبر للأمر والدعاء، كذلك يأتي لفظُ الأمر لمعنى الخبر. البغداديات ١٦٦ والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٧٧/١.

وفيه إخبارٌ بعلوِّ رتبةِ زيدٍ في الكرم، وأنه صار بحيثُ يُنسبُ إليه، فإنَّ صيغة (أفْعَلَ) تفيد المبالغة، وأنَّ هذا الشئ فاقَ أقرانَه وخرج عن العادة، ثم نُقِلَ عنها وحُوِّلَ إلى صيغة الأمر؛ للتوسُّع في العبارة، فإن تأدية المعنى بلفظين أوسعُ من قصره على لفظٍ واحد[1]

يقول المبرد:"وتقول: ياهندُ أحسِنْ بزيد، ويارجلان أحسِنْ بزيد؛ لأنك لستَ تأمرهم أن يصنعوا شيئاً، وإنما المعنى: ما أحسَنَهُ"[2].

ويقول الفارسي:" والضربُ الآخرُ من لفظَيْ التعجب نحوُ:أكرمْ بزيدٍ، وأعلِمْ به، وأطيِبْ به. فاللفظُ في هذا لفظُ الأمرِ،والمعنى معنى الإخبار، المعنى: صار زيدٌ ذا علمٍ وذا كرمٍ...."[3]

والمتعجَّب منه هو الفاعلُ، زيدت الباءُ معه كما زيدت في قوله تعالى:{ وَكَفَى بِاللَّهِ}[4] والمراد: كفى اللهُ.

ومع زيادتها إلاَّ أنها لازمة، فلا تُحْذَف إلاَّ إذا كان مصحوبُها (أنْ) والفعل[5].

والعلَّةُ في لزومها الفاعلَ وعدم مفارقتها إياه ذكرها ابنُ السراج قائلاً:"وإنما لزمت الباءُ هنا الفاعلَ لمعنى التعجب،وليخالفَ لفظُهُ لفظَ سائر الأخبار"[6].

---

(1) المقتصد ٣٧٧/١ شرح ابن يعيش ٤١٩/٤-٤٢٠.

(2) المقتضب ١٨٣/٤ وينظر أيضاً الأصول لابن السراج ١٠١/١.

(3) نص الإيضاح من المقتصد ٣٧٦/١ وينظر أيضاً البغداديات ١٦٥.

(4) سورة النساء من الآية ٦ وغيرها في القرآن كثير.

(5) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٣.

(6) الأصول ١٠١/١ وينظر أيضاً شرح ابن يعيش ٤١٩/٤.

وبنحوه علَّل الإمامُ عبد القاهر حيثُ ذكر " أنهم جعلوا هذا التغييرَ تنبيهاً على التعجب، وقصدوا أن تكون الصيغةُ مخصوصةً "[١].

وقد ذكر ابنُ عصفور علةً أخرى حيث صرَّح بأنَّ" الباءَ لزمت هنا إصلاحاً للفظ، وذلك أنَّ فعلَ الأمر بغير لامٍ لا يكون فاعلُهُ مظهَراً إلا في هذا الباب، فدخلت الباءُ حتى يصير في اللفظُ كأنه مفعول "[٢].

وقال ابنُ أبي الربيع:" ومن إصلاح اللفظ قولُهم: أحسِنْ بزيدٍ، والأصلُ: أحْسَنَ زيدٌ، ثم لمَّا أرادوا التعجب غيَّروا اللفظَ إلى (أفعِلْ) فصارَ: أحسِنْ زيداً، فكرهوا اللفظَ، فأدخلوا الباءَ ليزول ذلك القبحُ، فصارَ: أحسِنْ بزيد"[٣] فقد لزمت الباءُ في (أكرِمْ بزيد) ولم تلزم في (كفى بالله) للتنبيه بلزومها على أنَّ هذه الصيغة تفيدُ التعجب، إذ لو أُريدَ به الأمرُ لكان كسائر الأفعال ولَتَعَدَّى بما تتعدى به، فكان يقال في: أحسِنْ بزيد: أحسِنْ إلى زيد؛ لأنك تقول: أحسنتُ إلى زيد.

ولِتُخَالِفَ سائرَ الأساليبِ الخبرية ، فإنَّ زيادة الباءِ في الفاعل قليلةٌ، والمُطَّردُ زيادتُها في المفعول، نحو قوله تعالى:{وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}[٤]. [٥]

وأيضاً فإنَّ هذه الصيغة وإن كانت خبريةً في المعنى فهي أمرٌ في اللفظ، وفعلُ الأمرِ للمفرد المخاطب يكون فاعلُهُ ضميراً مستتراً وجوباً، ولا يقع

---

(١) المقتصد ٣٧٧/١.

(٢) شرح الجمل ٥٨٨/١.

(٣) البسيط في شرح الجمل ٧٤٤/٢.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٩٥.

(٥) المقتصد ٣٧٦/١ شرح ابن يعيش ٤٢٠/١ شرح الكافية للرضي ٢٣٥/٤.

بعده الاسمُ الظاهرُ إلاَّ منصوباً، نحو: اضْرِبْ زيداً، أو مجروراً بالباء نحو:أُمرُرْ بزيدٍ، فزادوا الباءَ مع الفاعلِ في: أكرِمْ بزيد، والتزموا زيادتها حتى يصير في اللفظ كأنه مفعولٌ به، فيكون بمنزلة: أُمْرُرُ بزيد؛ محافظةً على القياس في فاعلِ فعل الأمر.

٢- ما يُتوصَّلُ به لنعت المعرفة بالجملة.

من أحكام النعت أنه يُعْطَى من التعريف والتنكير ما يُعطَاه منعوتُه، فهو يماثله ويتبعه في ذلك، حيثُ تُنعَت المعرفةُ بالمعرفةِ والنكرةُ بالنكرة.

يقول السيوطي:"وإنما وجبت الموافقةُ في ذلك حَذَراً من التدافع بين ماهو في المعنى واحدٌ؛ لأن في التعريفِ إيضاحاً،وفي التنكير إبهاماً،والنعتُ والمنعوتُ في المعنى واحدٌ فتدافعا"(١)

والنعتُ يكونُ بالمشتقِّ، وشبهِهِ، والمصدرِ، والجملة.

ومن شروط النعت بالجملة أن يكون منعوتُها نكرةً، وذلك"لأنَّ الجملةَ نكرةٌ، فلا تقعُ صفةً للمعرفة؛ لأنها حديثٌ، ألا ترى أنها تقعُ خبراً، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، ومحمدٌ قام أخوه. وإنما تُحَدِّثُ بما لا يُعرَف، فتفيدُ السامعَ ما لم يكن عنده"(٢)

وقيل:" لمناسبتها للنكرة، من حيثُ يصحُّ تأويلُها بالنكرة" (٣)

إذا كان الأمرُ كذلك فهل من سبيلٍ إلى نعت المعرفة بالجملة؟

---

(١) الهمع ١١٧/٣ وينظر أيضاً البسيط في شرح الجمل ٣٠٠/١ والمقاصد الشافية ٦١٨/٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٣/٢ وتحدث عنها مرةً اخرى في ٣٧٥/٢.

(٣) شرح الكافية للرضي٢٩٨/٢.

ذكر ابنُ جني أنه يمكنُ أن يُتوصَّل لذلك عن طريق إصلاح اللفظ بزيادة الاسم الموصول (الذي) أو إحدى أخواته وإدراجه بين المعرفة والجملة، وتكونُ المعرفةُ في صلتِهِ حيثُ يقول:" ومن ذلك [أي من إصلاح اللفظ] أنهم لمَّا أرادوا أنْ يصفوا المعرفةَ بالجملةِ كما وصفوا بها النكرة، ولم يجُز أن يُجرُوها عليها لكونها نكرةً أصلحوا اللفظَ بإدخال (الذي) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفةَ فقالوا: مررتُ بزيدٍ الذي قامَ أخوه، ونحوه "[١]

وتابعه في ذلك ابنُ يعيش حيثُ ذكر أنك" إنْ أردتَ وصفَ المعرفةِ بجملةٍ أتيتَ بـ(الذي)، وجعلتَ الجملةَ في صلته، فقلتَ: مررتُ بزيدٍ الذي أبوه منطلقٌ، فتوصَّلتَ بـ(الذي) إلى وصف المعرفة بالجملة "[٢]

فإنه لمَّا تعذَّر وصفُ المعرفة بالجملة لأنها نكرة، ولم يمكن إدخالُ (ال) التعريفِ عليها؛ لأنها من خواصِّ الاسم، والجملةُ لا تختصُّ بالأسماء، بل تكونُ إسميَّةً أو فعليَّة، جاءوا بالاسم الموصول (الذي)أو إحدى أخواته المبدوءة بهمزة وصلٍ؛ ليباشِرَ الموصوفُ المعرفةُ لفظَ حرفِ التعريفِ في الأسماء الموصولة، وتكونُ الجملةُ في صلته.

لكن يؤخذ على هذا التوجيه أنه بعد إدخال الاسم الموصولِ يتحولُ الأسلوبُ من النعت بالجملةِ إلى النعت بشبه المشتق، ومنه الأسماء الموصولة، حيثُ يصيرُ الاسمُ الموصولُ هو النعتُ في اللفظ والجملة صلةٌ له، وإن كان الغرضُ الجملة.

---

(١) الخصائص ٣٢١/١.

(٢) شرح ابن يعيش ٢٤٣/٢.

٣- علة زيادة اللام في نحو:(لا أبا لكَ).

اسمُ (لا) النافية للجنس يكونُ مفرداً أو مضافاً أو مشبَّهاً به، نحو: لا رجلَ في البيت، ولا طالبَ علمٍ مذمومٌ، ولا مطيعاً والديه ملومٌ .

وهي تعملُ عملَ (إنَّ) بشروط: أن تكون نافية، وأن يكون منفيُّها الجنسُ، وأن يكون نفيُهُ نصاً، وألا يدخل عليها جارٌ، وأن يكون اسمُها وخبرُها نكرتين، وألا يَفصِلَ بينها وبين اسمها فاصلٌ. فتنصبُ الاسمَ إذا كان مضافاً أو مشبها به، ويُبنى – لتركُّبِه معها تركيب(خمسةَ عشرَ)- إذا كان مفرداً، وترفعُ الخبرَ.

ولمَّا كان اسمُ (لا) يُشترط فيه أن يكون نكرةً، ويختلف حالُهُ في الإضافة وشبهها عن حال الإفراد فإنَّ القياسَ إذا وقع بعدها اسمٌ مفردٌ وَلِيَه مجرورٌ باللام أن يكون الاسمُ مبنيَّاً مركَّباً مع (لا)، وأن يكون الجارُّ والمجرورُ بعدهما في موضع الخبر، أو في موضع النعت للاسم فيقال: لا غلامَ لك، ولا أبَ لزيدٍ، ولا أخَ لعمرو.

إلاَّ أنه سُمِع من العرب: لا أبا لك، ولا يديْ لك، ولا غلامَيْ لك، ولا مسلمِي لك، ومنه قولُ الشاعر:

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أَبَا لَكَ ... وَزَعَمُوا أَنَّكَ لا أَخَا لَكَ

وَأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَّى حَوَالَكَا. [١]

([١]) من الرجز، وهو غير منسوب، ويُحكى أنه من تكاذيب الأعراب يزعمون أنه من قول الضب لصاحبه أيام كانت الأشياء تتكلم. الحيوان ١٢٨/٦ وتجده في الكتاب ٣٥١/١ أمالي الزجاجي ١٣٠ شرح التسهيل بن مالك ٦٥/١، ٦٠/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢ تمهيد القواعد ١٤١٢/٣ الهمع ٤٦٤/١.

وقال الآخر:

لا تُغْنَيَنَّ بِمَا أَسْبَابُهُ عَسُرَتْ ∴ فَلا يَدَيْ لامْرِئٍ إلاَّ بِمَا قَدِرَا. (١)

بإثبات الألف في(أب، وأخ) وحذفِ النون من المثنى والمجموعِ على حدِّه، خلافاً للقياس.(٢)

وقد اختلف النحويون في توجيه هذه الأساليب على ثلاثة مذاهب، والذي يعنينا من هذه المذاهب هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين(٣) **حيثُ يرون أن اسم (لا) في هذه الأساليب مضافٌ إلى المجرور باللام، فهو معربٌ منصوبٌ، وأما اللامُ فهي زائدة مُقْحَمةٌ بين المضاف والمضاف إليه لأمرين:**

أحدهما: تأكيدُ الإضافة، فإنَّ الإضافة في هذه الأساليب ونحوها على معنى اللام، واللامُ الظاهرةُ تأكيدٌ للَّامِ المقدرة التي الإضافةُ بمعناها. ولهذا

الدألَّى: مشيةٌ فيها تثاقُلٌ وضعف. والشاهد فيه قوله (لا أبا لك، ولا أخا لك) حيثُ نصب اسم (لا) بالألف لأنه مضافٌ لما بعد اللام، واللامُ مقحمةٌ بينهما-على خلافٍ بين العلماء في ذلك- وهو كثيرٌ في الكلام لكنه مخالفٌ للقياس.

(١) البيت من البسيط، ولم أقف على نسبته، وتجده في شرح التسهيل بن مالك ٦٥/١، ٦٠/٢ تمهيد القواعد ١٤١٢/٣ الهمع ٤٦٤/١. والشاهد فيه قوله: (فلا يدي لامرئٍ) حيث نصبَ اسم (لا) بالياء؛ لأنه مثنى مضاف إلى (امرئ) واللام مقحمةٌ.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢.

(٣) حُكِيَ عنهم في أمالي ابن الحاجب ٥٦١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢ شرح الكافية للرضي ١٧٩/٢ ارتشاف الضرب ١٣٠٢/٣ المساعد ٣٤٣/١ الهمع ٤٦٥/١.

لم يقولوا: لا أبا فيها، ولا مُجيريْ منها، ولا رقيبَيْ عليها، لم يُقحموا غير اللامِ؛ لأنها لا تؤكد الإضافة كما تؤكدها اللامُ.

والأمر الثاني: إصلاحُ اللفظ، وذلك بالفصل بين المتضايفين لفظاً، حتى يصير المضافُ كأنه ليس بمضافٍ فلا يُسْتَنكَر لفظُهُ.

فقد ذكر الرضي" أنهم قصدوا نصبَ هذا المضافِ المعرَّفِ بـ(لا) من غير تكريرها تخفيفاً، وحقُّ المعارف المنفية بـ(لا) الرفعُ مع تكرير (لا)، ففصلوا بين المتضايفين لفظاً حتى يصير المضافُ بهذا الفصلِ كأنه ليس بمضاف، فلا يُستنكَر نصبُهُ وعدم تكرير (لا) ".[1]

وقال ابنُ عصفور:" فإن قيل: فلأي شيءٍ أُقحمت اللام؟ فالجوابُ: أنها أُقحمت لأنَّ (لا) لا تعملُ في المعارف شيئاً، وما أضيفَ إلى المعرفة معرفةٌ، وهذه الأسماءُ مضافةٌ إلى معرفة، فزيدت اللامُ إصلاحاً للفظ؛ حتى يصير كأنه غير مضاف ".[2]

وقد ذكر سيبويه رأيه في كتابه واستدلَّ له فقال في باب المنفي المضاف بلام الإضافة: " اعلم أنَّ التنوينَ يقعُ من المنفيِّ في هذا الموضع إذا قلتَ:لاغلامَ لك، كما يقعُ من المضافِ إلى اسمٍ ، وذلك إذا قلتَ: لا مثلَ زيدٍ. والدليلُ على ذلك قولُ العرب: لا أبا لك، ولا غلامَيْ لك، ولا مسلمَيْ لك.

وزعم الخليلُ رحمه الله أنَّ النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقْتَ الألفَ التي لا تكونُ إلاَّ في الإضافة، وإنما كان ذلك من قِبَلِ أن العربَ قد تقولُ: لا أباك، في معنى: لا أبا لكَ فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوينُ

---

(1) شرح الكافية ١٨٠/٢.

(2) شرح الجمل ٢٧٧/٢ وينظر أيضاً أمالي ابن الحاجب ٤١٥/١.

ساقطاً كسقوطه في: لا مِثْلَ زيدٍ، فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسمَ على حالِهِ قبلَ أنْ تجئ اللامُ إذ كان المعنى واحداً، وصارت اللامُ بمنزلة الاسم الذي ثُنِّيَ به في النداء ولو لم يُغَيِّروا الأولَ عن حالِهِ قبلَ أن تجئَ به،= وذلك قولك: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، وبمنزلة الهاء إذا لحقت (طلحة) في النداء، ولم يُغَيِّروا آخر(طلحة) عمَّا كان عليه قبل أن تلحق، وذلك قولُهم:

كِلِيْنِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ.

ومثلُ هذا قولُ الشاعر إذا اضطُّرَّ، للنابغة:

يا بُؤسَ لِلجَهْلِ ضَرَّاراً لأقوامِ.

حملوه على أنَّ اللامَ لو لم تجئ لقلتَ: يابُؤسَ الجهلِ ".[1]

–ونلحظُ من النص السابق أن الخليل وسيبويه –رحمهما الله– قد علَّلا ذهابَ التنوينِ والنون من المثنى والمجموع على حدِّه في الأساليب المذكورة ونحوها، ولحاقَ الألفِ في (أب، وأخ) من الأسماء الستة بالإضافة

– كما علَّلا كونَ اللامِ فيها زائدةٌ مُقحَمَةٌ بأنَّ العربَ قد يجيئون به على الأصلِ، ويُصرِّحون بالإضافة، فيقولون: لا أباكَ، في معنى: لاأبا لك.

– وأبرزا اسمَ (لا) في التراكيب المذكورة في صورة غير المعرَّفِ بالإضافة، وذلك بالتنظير بقولك: لا مِثْلَ زيدٍ، ومن المعلوم أنَّ إضافة (مثل) إلى المعرفة لاتُكسبُهُ التعريفَ.

– كما نظَّرا إلى إقحامِ اللامِ بين المتضايفين من غير أن تُحدِثَ تغييراً في إعرابِ الاسمِ المضافِ إلى ما بعدها بثلاثة أمور كلها سُمعت عن العرب في أسلوب النداء، وهي:

([1]) الكتاب ٢/٢٧٦-٢٧٨.

أولاً: قولُ العرب: ياتيمَ تيمَ عديٍّ، بنصب الأول، فمذهب سيبويه أنه منادي معربٌ منصوبٌ؛ لأنه مضافٌ على ما بعد الثاني، أي أنه مضافٌ إلى (عدي) ففتحتُهُ فتحةُ إعراب، و(تيم) الثاني مُقحَمٌ بين المتضايفين، وعُومِلَ في منع التنوين معاملةَ الأول.

والأمر الثاني: قولُ العرب: ياطلحةَ أقبلْ، المنادى هنا مفردٌ معرفة، لكنه- كما ذكر سيبويه والخليل- بتقدير حذف التاء التي كان ينتهي بها هذا الاسمُ للترخيم على لغة مَنْ ينتظر، فصار المنادى: يا طلحَ، بفتح الحاء كما كانت قبل حذف التاء؛ لأنه على لغة مَن ينتظر المحذوف، ثم أُقحمت التاءُ المذكورة وبقي الاسمُ على حاله التي كان عليها قبلَ الإقحام، فالتاء المذكورة في (يا طلحةَ) مقدَّرٌ إقحامُها بين الحاء والتاء الأصلية التي حُذِفتْ للترخيم.

والأمر الثالث: قول الشاعر:

كِلِيْنِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ .·. ولَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَكِبِ.

وقد فعل الشاعرُ بـ(أميمة) ما فعلوا بـ(طلحة) من الترخيم وإقحام التاء المذكورة مقدراً توسطها بين الميم والتاء الأصلية المحذوفة للترخيم.

وإتماماً للفائدة أذكر المذاهب المتبقية في المسألة، وهي:

المذهب الثاني: وهو مذهب هشام الكوفي وابن كيسان[1] واختاره ابنُ الحاجب وابنُ مالك، ويرون أنَّ اسمَ (لا) في الأساليب المذكورة أسماءٌ مفردةٌ غير مضافة، عُوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرورُ باللامِ متعلّقٌ بمحذوف في موضع الصفة لها، والخبرُ محذوف.

---

(1) ينظر رأيهما في شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٢ ارتشاف الضرب ١٣٠٢/٣ المساعد ٣٤٣/١ تمهيد القواعد ١٤١٥/٣ الهمع ٤٦٥/١.

يقول ابنُ الحاجب:" ومِثْلُ: لا أبا له، ولا غلاميْ له، جائزٌ؛ لشبهه بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه، ومِنْ ثَمَّ لم يجُزْ: لا أبا فيها، وليس بمضافٍ؛ لفساد المعنى، خلافاً لسيبويه ".(١)

وقال ابنُ مالك:"وقد يُعَاملُ غيرُ المضافِ معاملتَهُ في الإعرابِ ونزع التنوين والنونِ إنْ وَلِيَه مجرورٌ بلامٍ مُعَلَّقَةٍ بمحذوفٍ غير خبر"

ثم ذكر وَجْهَ المشابهة الذي جعلهم يُعطون هذه الأسماء في هذه الحالة حكمَ المضاف فقال إنَّ:" الصفةَ يكتملُ بها الموصوفُ كما يكتملُ المضافُ بالمضافِ إليه، فإذا انضمَّ إلى ذلك كونُ الموصوفِ معلوم الافتقار إلى مضافٍ إليه، وكونُ الصفة متصلةً بالموصوف، وكونها بمعنى اللام التي يلازمُ معناها الإضافةَ غالباً، وكونُ المجرورِ صالحاً لأن يُضافَ إليه الأولُ تأكَّد شبهُ الموصوفِ بالمضافِ، فجاز أنْ يجري مجراه فيما ذُكِرَ من الحذف والإثبات ".(٢)

وقد استدلَّ ابنُ الحاجب وابنُ مالك لما ذهبا إليه من خلال اعتراضات على مذهب جمهور النحويين، وذلك من وجوه:

الأول: هذه الإضافة التي ادُّعِيت في الأمثلة المشار إليها إمَّا محضة أو غير محضة، فإن كانت محضة لزم كونُ اسم (لا) معرفة، وهوغير جائز،ولا عُذرَ في الانفصال باللام. وإن كانت غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر؛ لأن المضاف إضافةً غيرَ محضةٍ لابد من كونه عاملاً

---

(١) نص الكافية من شرح الكافية للرضي ١٧٩/٢ وينظر أيضاً أمالي ابن الحاجب ٤١٤/١ إملاء ٨٥ و٥٦١/٢ إملاء ٦٧.

(٢) شرح التسهيل ٦٢/٢.

عملَ الفعلِ؛ لشبهه به لفظاً ومعنى، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ، وحَسَنُ الوجهِ، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك، فلا تكونُ إضافتُها غير محضة.(١)

-وأُجيب عليه بأنها من الإضافة غير المحضة، وأنها (أي غير المحضة) لا تنحصرُ في الوصف العاملِ عملَ الفعل، وقد تقدَّمَ أن سيبويه شبهها بـ(مثل) حين قال: وذلك إذا قلت: لامثلَ زيدٍ.(٢)

والثاني: أنهم لو كانوا قاصدين الإضافةَ لقالوا: لا أبِ لي، ولا أخِ، فيكسرون الباء والخاء إشعاراً بأنها متصلة بالياء تقديراً، فإنَّ اللام لا اعتداد بها على هذا التقدير(أي تقدير الإضافة) وإذ لم يفعلوا فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء هذه الأسماء حكم المضاف.(٣)

-وأجيب عليه بأنهم لم يقولوا ذلك لأنَّ عاملَ الجر في الضمير هو اللام وليست الإضافة؛ لأنَّ اللام مجاورةٌ له فهي أحقُّ بالعمل، ولئلا يلزم قطعُ حرف الجر عن العمل. وإذا كان العاملُ حرفَ الجر لم يلزم كسرُ ما قبل اللامِ لأجل الياء؛ لأنه لم يُبَاشَر آخرُ (الأب، والأخ) بالإضافة حتى يلزم كسرُه. (٤)

والثالث: أننا قاطعون بأنَّ:لا أبَ لك، بمعنى: لا أبا لك، ولا أبَ لك، غيرُ مضافٍ باتفاق، فوجب أن يكون الآخر كذلك.(٥)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٠-٦١ أمالي ابن الحاجب ٢/٥٦٣ .

(٢) الكتاب ٢/٢٧٦ وينظر أيضاً الهمع ١/٤٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٢/٦١-٦٢ المساعد ١/٣٤٣ .

(٤) حاشية يس ١/٢٣٦ .

(٥) أمالي ابن الحاجب ١/٤١٥، ٢/٥٦٢.

-وأجيب عليه بأنهم اتفقوا على أنَّ معنى الجملتين سواء، ولم يتفقوا على أنَّ (لا أبا لك، ولا أبَ لك) بمعنى واحد، وقد يكونُ المقصودُ من الجملتين واحداً، مع أنَّ المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة، فخبر (لا) في: لاأبا لك، محذوفٌ والتقدير: لا أب لك موجود، وأما في: لا أبَ لك، فهو (لك)، والتقدير:لا أبَ موجودٌ لك، فمعنى الجملة الأولى: لا كان أبوك موجوداً، والثانية: لا كان لك أبٌ، ولا خلافَ في اتحاد فحوى الجملتين مع أنَّ المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة.[١]

المذهب الثالث: ويرى القائلون به أنَّ اسم (لا) في نحو: لا أبا لك، ولا أخا لك، إنما جاء على لغة مَنْ لَزِمَ القصرَ في الأحوال كلها، والمجرورُ باللام في موضع الخبر. وحُكِيِ عن الفارسي[٢] وابن يسعون وابن الطراوة، واختاره السيوطي .

يقول ابنُ عصفور:" وزعم ابنُ الطراوة أنَّ اللام هذه ليست مقحمةً، وحَمَلَ ذلك على لغة مَنْ قالَ: أخا، بالألف في الأحوال الثلاثة "[٣]

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٨١/٢ .

(٢) حُكي هذا الرأيُ عن الفارسي في ارتشاف الضرب ١٣٠٢/٣ الهمع ٤٦٥/١ لكنه صرَّح في الإيضاح بما يوافق رأي سيبويه والجمهور فقال:" وقد تلحقُ لامُ الإضافة في الإضافة، وذلك نحو: لا أبا لزيد، فالأبُ، منصوبٌ ب(لا)، واللامُ مقحمةٌ،غير معتدٍّ بها من جهة ثبات الألف في الأب، ومن جهة تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه معتدٌّ بها،وعلى هذا تقول: لا غلامَيْ لزيدٍ، ولا يدَيْ له، فتحذف النون للإضافة كما تحذفها إذا لم تدخل اللامُ " الإيضاح ١٩٦-١٩٧.

(٣) شرح الجمل٢٧٦/٢ وينظر في رأي ابن الطراوة أيضاً ارتشاف الضرب ١٣٠٢/٣ الهمع ٤٦٥/١ .

وقال السيوطي:" الثالث: أنها أسماءٌ مفردةٌ جاءت على لغة القصر، والمجرور باللام هو الخبر، وعليه الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة " ثم رجَّحه قائلاً:" وإنما اخترتُهُ لسلامته من التأويل والزيادة والحذف، وكلُّها خلافُ الأصل ".[1]

وهذا الرأيُ وإن كان في القول به سلامةٌ من القول بالزيادة والحذف لكنه ضُعِّفَ من جهة أنه لو كان الأمرُ كذلك " لم يَقُلْ: لا أبا لك، جميعُ العرب، والعربُ قاطبةً تقولُه"[2] ومنهم مَنْ ليس لغتُهُ قصرُ الأسماء المذكورة.

ثم إنَّ القولَ به لا يطَّرِدُ، فلئن كان الحملُ على لغة القصر وارداً في الأسماء الستة فبماذا نوجِّه ما ورد عن العرب من حذف النون في المثنى والمجموع على حدِّه في نحو قول الشاعر:

لا تُغْنَيَنَّ بِمَا أَسْبَابُهُ عَسُرَتْ ∴ فَلا يَدَيْ لامْرِئٍ إلاَّ بِمَا قدِرَا.

والنونُ منهما لا تُحذف إلاَّ للإضافة.

وبهذا يترجَّح مذهبُ الخليل وسيبويه والجمهور.

---

(1) الهمع ٤٦٥/١ .

(2) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢ تمهيد القواعد ١٤٢٣/٣.

٤- علة زيادة نون الوقاية.

نونُ الوقايةِ: هي نونٌ تُزَادُ آخر الكلمة قبل ياء المتكلم وِقايةً لحركةٍ أو سكونٍ[١] في فعلٍ أو حرف، أو ما أشبه ذلك.[٢]

والمشهورُ عند النحويين[٣] أنها سُمِّيَت بذلك لأنها تقي الفعلَ أو ما أشبهه من الكسر عند إسناده إلى ياء المتكلم، فإنَّ ما قبل الياء يجبُ كسرُهُ.

ثم لمَّا منعوا الفعلَ الجرَّ وكانت الكسرةُ هي أصلُ علامات الجرِّ كرهوا أن يُوجَدَ فيه ما يكونُ في بعضِ الأحوالِ علامةً للجرِّ؛ مبالغةً في تبعيد الفعلِ من الجرِّ فزيدت هذه النونُ لسلامة اللفظ ، حيثُ تتحملُ كسرَ ما قبل ياء المتكلم، ويُصَانَ بها آخر الفعل من كسرٍ يلحقُ الاسمَ مثلُهُ.[٤]

فقد ذكر الإمامُ الشاطبي:"أنهم حرسوا أواخرَ الأفعالِ من دخولِ كسرةٍ عليها لازمةٍ لتباعد الأفعالِ من الجرِّ، والكسرةُ لفظها لفظُ الجرِّ؛ لأنَّ ياء المتكلم

---

(١) قد تُزادُ النونُ ولا يكونُ الغرضُ منها الوقايةُ من الكسر، بل المحافظة على بقاء سكون آخر تلك الكلمة التي تتصلُ بها، كما في اتصالها بنحو: مِنْ، وعنْ، وقدْ. شرح التسهيل لابن مالك ١٣٥/١ تمهيد القواعد ٤٨٧/١ الجنى الداني ١٥١ مغني اللبيب ٢٨٩/٤ ت/ الخطيب .

(٢) النونُ وأحوالها في لغة العرب د/ صبحي عبد الحميد ١٧٨ ط/ مطبعة الأمانة. وما يشبه الفعلَ يشمل: اسمَ الفعل، نحو: دَرَاكني، وتَرَاكني، وعَلَيْكَنِي، بمعنى: أدركني، واتركني ، والزمني. والحروفَ الناسخة(إنَّ) وأخواتها؛ لأنها إنما عملت لشبهها بالفعل.

(٣) تمهيد القواعد ٤٨٥/١ شرح الأشموني ٢٠٦/١ .

(٤) شرح الكافية للرضي٤٤٩/٢ التذييل والتكميل ١٨١/٢ تمهيد القواعد ٤٨٥/١.

يُكْسَرُ لها ما قبلها إذا كان مما يتحرَّك، فلما كرهوا كسرَ الفعلِ، وآثروا سلامةَ لفظِهِ أدخلوا نوناً يقعُ الكسرُ عليها، نحو: ضربني، ويضربني".[١]

ثم زادوها في نحو: أعطاني، ويخشاني، ويدعوني، مما كان آخرُ الفعلِ فيه ساكناً حملاً للمعتلِّ على الصحيح حتى يطَّردَ البابُ، أو لأنَّ الكسرةَ تكونُ مقدَّرةً على حروف العلَّة لو لم يزيدوا النونَ.[٢]

ورجَّح الإمامُ ابنُ مالك أنَّ زيادة نونِ الوقاية ليست لغرضٍ لفظيٍّ، وهو صيانة لفظِ الفعلِ ووقايته من الكسر،بل لغرضٍ معنويٍّ، وهو الوقايةُ من اللبس في فعل الأمر.

فذكر:" أنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزمَ محذوران:

أحدهما: التباسُ ياء المتكلم بياء المخاطبة.

والثاني: التباسُ أمر المذكر بأمر المؤنثة.

فبهذه النون تُوُقِّيَ هذان المحذوران، فسُمِّيَتْ نونُ الوقاية لذلك، لا لأنها وَقَتِ الفعلَ من الكسر، إذ الكسرُ يلحقُ الفعلَ مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم؛ لأنَّ ياء المتكلم فضلة، فهي في تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لأنها عمدة، ولأنَّ ياء المتكلم قد تُغني عنها الكسرة التي قبلها، ثم يُوقف على المكسور بالسكون، نحو: {فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ}[٣] وياء المخاطبة لا يعرضُ لها ذلك "[٤]

---

(١) المقاصد الشافية ٣٢٨/١.

(٢) شرح الكافية للرضي٤٤٩/٢ المقاصد الشافية ٣٢٨/١ .

(٣) سورة الفجر آية ١٥.

(٤) شرح التسهيل ١٣٥/١.

لكنه عاد ليقرّرَ أنَّه ليس معنى هذا أنَّ وقايتها للفعل من الكسر لايُعتدُّ بها، بل هي فائدةٌ حسنةٌ معتبرة ؛لأنَّ "الكسرَ الذي وُقِيَ الفعلُ منه إنما هو كسرٌ يلحقُ الاسمَ مثلُهُ، وهو كسرُ ما قبل ياء المتكلم، بخلاف كَسْرِ ما قبل ياء المخاطبة فإنه خاصٌ بالفعل، فلا حاجةَ على صَوْنِ الفعلِ منه"[١] وقد يُقال: إن الفعلَ يُكْسَرُ آخرُهُ لأجل التقاء الساكنين، نحو: اضربِ الرجلَ، وقوله تعالى: { قُلِ ادْعُوا اللَّهَ}[٢] فهلاَّ كُسِرَ مع ياء المتكلم؟ والجامعُ بينهما عدمُ اللزوم؛ لأن ضمير المفعول غير لازم، ولذلك فهو في تقدير المنفصل.

وقد أجيب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن الكسرَ في قولك: اضربِ الرجلَ ليس من الكسر الذي يختصُّ بالأسماء كالجر، وإنما هو لالتقاء الساكنين، فلم يكن ذلك مما يُتَوَقَّى منه لمَّا لم يكون مختصاً.[٣]

والثاني: أن ياء المتكلم تتصلُ بالفعل وتمتزجُ به حتى تصير لشدة اتصالها به كبعض حروفه، والكسرةُ قبلها كاللازمة له، بخلاف التقاء الساكنين، فإنَّ الثاني لا يمتزجُ بالأول؛ لكونه منفصلاً، فلا تُشبه حركتُهُ الحركةَ اللازمة.[٤]

---

(١) المرجع السابق .

(٢) سورة الإسراء آية ١١٠.

(٣) المقاصد الشافية للشاطبي ٣٢٨/١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٤٤٩/٢-٤٥٠.

٥- حذف تاء التأنيث من المفرد عند جمعه بالألف والتاء .

ما يُرادُ جمعُهُ بألفٍ وتاء إذا كان مختوماً بتاء التأنيث، نحو: فاطمة، ومسلمة، يجب حذفُ التاء منه عند الجمع، فتقول: فاطمات، ومسلمات.

وكان القياسُ فيه والأصلُ بقاء التاء، وألاَّ يُحذفَ شئٌ من المفرد، فكان يُقال: فاطمتات، ومسلمتات، لكنهم حذفوها إصلاحاً للفظ، حيثُ يلزم من بقائها محذوران:

أحدهما: اجتماعُ علامتي تأنيثٍ في اسمٍ واحد[١].

والثاني: أن تصير علامةُ التأنيث في الدَّرَج.

ساعَدَ على ذلك أنَّ الألف والتاء وإن كانتا علامةً للجمعِ فإنهما يدلاَّنِ على التانيث، فاستُغنِيَ بهما عن التاء. [٢]

صرَّح بذلك ابنُ جني حين علَّل " قولهم في جمع تَمْرَة، وبُسْرَة، ونحو ذلك: تمرات، وبُسرات. فكرهوا إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسمٍ واحدٍ، فحُذفتْ وهي في النية مرادةٌ ألبتة، لا لشئٍ إلاَّ إصلاحاً للفظ؛ لأنها في المعنى مقدَّرةٌ منويةٌ، ألا تراكَ إذا قلتَ: (تمرات) لم يعترض شكٌّ

---

(١) بلغ من كراهة العرب اجتماع علامتي تأنيث أنهم في بعض الأساليب التزموا حذفَ التاء في جميع الأحوال كراهةَ اجتماع علامتي تأنيث في بعضها، ومن ذلك: النسبُ إلى بصرة، قالوا: رجلٌ بصريٌّ، بحذف التاء، ولم يقولوا: بصرتيّ، إذ كان يجبُ حال إجرائه على مؤنث أن تجتمع تاءان، حيثُ يُقال: مررتُ بامرأةٍ بصرتية، فالتزموا حذفَ التاء من نحو: بصرة، حالَ نسبة المذكر إليه، وعدم وجود تاء أخرى؛ لأجل أن ذلك يلزم فيه -حالَ إجرائه على المؤنث- اجتماع علامتي تأنيث. المقتصد ٢٠٤/١ .

(٢) كتابُ الشعر لأبي علي الفارسي ١٧٣ المقتصد ٢٠٤/١ أمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢ .

في أنَّ الواحدة منها تمرة.....والعنايةُ إذاً في الحذفِ إنما هي بإصلاح اللفظ؛ إذ المعنى ناطقٌ بالتاء، مقتضٍ لها، حاكمٌ بموضعها"[١]

٦- علةُ حذف الضمير المضاف إلى معطوفٍ يفصلُ بين المتضايفين.

يجوزُ حذفُ المضافِ إليه للعلم به، فيبقى المضافُ على أحد ثلاثة أوجه :[٢]

الأول: أنْ يُزَالَ منه ما يستحقُّه من إعرابٍ وتنوينٍ ويُبْنِى على الضمِّ، نحو قوله تعالى:{ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}[٣]

والثاني: أن يبقى على إعرابه ويُردّ إليه تنوينُهُ، وهو الغالب، نحو قوله تعالى: { وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ}[٤]

والثالث: أن يبقى على إعرابه ويُترَك تنوينُه كما كان في حال الإضافة؛ لأنَّ المضاف إليه كالباقي بما يُفسِّره. من ذلك ما رواه الفراءُ من قولهم: (قَطَعَ اللهُ الغَدَاةَ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَهُ)[٥] ومن شواهده في النظم قولُ الأعشى:

وَلا نُقَاتِلُ بِالعِصِيِ ∴ ي، وَلا نُرَامِيْ بالحِجَارَة

---

(١) الخصائص ٣١٣/١-٣١٤ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٥٨/٢ التصريح ٥٦/٢ .

(٣) سورة الروم آية ٤.

(٤) سورة الفرقان آية ٣٩ .

(٥) معاني القرآن ٣٢٢/٢. عن أبي ثروان العُكْلِي

إلاَّ عُلالَةَ أو بُدَا ∴ هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَةِ.[1]

وقولُ الفرزدق:

يَا مَنْ رِأى عَارِضَاً أُسَرُّ بِه ∴ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهَةِ الأسَدِ.[2]

وقد اختلف النحويون في توجيه هذا الوجه الثالث

فذهب سيبويه والسيرافي وابنُ جني وغيرُهم[1] إلى أنَّ المضافِ الأول مضافٌ إلى المجرور الظاهر، والثاني مضافٌ إلى مثل المذكور أو إلى

---

(1) البيت من مجزوء الكامل، للأعشى ديوانه ١٥٩ وتجده في الكتاب ١٧٩/١ المقتضب ٢٢٨/٤ معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢ شرح السيرافي ٣٤/٢ الخصائص ٤٠٧/٢ شرح ابن يعيش ١٩٠/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ شرح الكافية للرضي٢٥٨/٢ المقاصد الشافية ١٦٧/٤. العُلالة: آخر جري الفرس، أو البقية من الشئ، البُدَاهة: أول جري الفرس، القارح من الخيل: الذي كملت أسنانه، وذلك من بلغ خمس سنين، نهد: عظيم، الجزارة: أطراف الجزور، وهي اليدان والرجلان والرأس، سميت بذلك لأن الجزار يأخذها أجرةً له.
والشاهد فيه الفصل بـ(بداهة) بين المضاف والمضاف إليه.

(2) البيت من المنسرح وهو للفرزدق ديوانه ٢١٥ وتجده في الكتاب ١٨٠/١ المقتضب ٢٢٩/٤ معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ الخصائص ٤٠٧/٢ شرح ابن يعيش ١٨٩/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ البسيط ٤٥٨/١ شرح الكافية للرضي٢٥٨/٢ ارتشاف الضرب ٢٤٢٩/٥ المقاصد الشافية ١٦٧/٤ المغني ٤٠٠/٦. ورُوِيَ: عارضاً أكفكفه، وعارضاً أرقتُ له. العارض: السحاب يعترضُ في الأفق، ذراعا الأسد وجبهته: من منازل القمر،وهم من أنواء العرب وأحمد أنوائهم، إذا ناءا وسقطا في جهة المغرب أعقبهما مطرٌ غزيرٌ، فلذلك يُسَرُّ بالعارض.
والشاهد فيه الفصلُ بـ(جبهة) بين المضاف والمضاف إليه .

ضميره، والتقدير: إلاَّ علالة قارحٍ أو بداهة قارحٍ /أو بداهته، بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد/ وجبهته، حُذِفَ ما أضيف إليه الثاني،وأُقْحِمَ بين الأول وما أضيفَ إليه؛ ليكون الظاهرُ كالعِوَضِ من المحذوف.

يقول سيبويه:"ومما جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قولُ الأعشى:

وَلا نُقَاتِلُ بِالعِصِيِ ∴ ي، وَلا نُرَامِيْ بالحِجَارَة

إلاَّ عُلَالَةَ أو بُدَا ∴ هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَة

وقال ذو الرمَّة:

كَأنَّ أصْوَاتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بنا ∴ أوَاخِرِ المِيْسِ أصْوَاتُ الفَرَارِيجِ.

فهذا قبيحٌ. ويجوز في الشعر على هذا: مررتُ بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ.....

وقال الفرزدق:

يَا مَنْ رِأى عَارِضَاً أُسَرُّ بِه ∴ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهَةِ الأسَدِ. "[٢]

ويتضح من كلام سيبويه أنه يخُصُّ هذا الفصلَ بالشعر، مع وصفه له بالقبح، ولعلَّ السَّبَبَ في ذلك أنَّ جوازَ الفصلِ بين المتضايفين مخصوصٌ عنده بالضرورة، وبكونِ الفاصلِ ظرفاً أو جارَّاً ومجروراً- بناءً على شواهده في ذلك- قال:" ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ، إلاَّ في شعرٍ، كراهيةَ أن يَفْصِلُوا بين الجارِّ والمجرور"[٣]

-وقد فضَّل السيرافي الفصلَ بين المتضايفين في هذه المسألة على الفصلِ بينهما بالظرف أو الجار والمجرور فأجازه في النثر، حيث يقول شارحاً

---

(١) منهم ابن عصفور: شرح الجمل ٩٦/٢ وابن أبي الربيع: البسيط ٨٩٠/٢ وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٤٢٩/٥ وابن هشام: المغني ٤٠٠/٦.

(٢) الكتاب ١٧٩/١-١٨٠ .

(٣) الكتاب ١٧٦/١-١٧٧.

مـذهبَ سـيبويه بعـد أن ذكـر شـواهدَ الفصـلِ بـالظرف وشبهه:"فأضـفتَ (علالـة) إلـى (قـارح) وأسقطتَ التنـوين من أجل الإضـافة، وفصلتَ بينهـا وبين (قارح)بـ (بداهة). فهذا قولُ سيبويه وهو أجود من الذي مَضَى من الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ وذلك أنَّ هذين شيئان أُضِيْفَا إلـى شـيءٍ واحـد،وأُقحمَ أحـدُهما علـى الآخـر، وهمـا فـي معنـى واحـدٍ يتنـاولان المضـافَ إليـه تنـاولاً واحداً، ومثلُـهُ يجوزُ فـي الكـلام كقولـك: مررتُ بخيـرِ وأفضلِ مَنْ ثمَّ ".[1]

ثم قال بعد أن ذكر تأويل المبرد– الآتي بيانـه– لهذه الشواهد:"والذي قالـه سيبويه أليق"[2]

وقال ابنُ جني عن توجيه سيبويه:"وهو أمثلُ عندنا من مذهب غيره ".[3]

وقد اعترض المبردُ على توجيه سيبويه فذكر أنه:" لو كـان كما ظنَّ لقـال: وجبهته".[4]

وأجابَ ابنُ جني عن ذلك بأنَّ بأنَّ فـي حذف الضميرِ إصلاحاً للفظ، حتـى لا يبقى المضافُ إليـه المذكورُ مجروراً دون جارٍّ فقال:"أمَّا تركُهُم إظهار الضـمير فـي الثـاني، وأن يقولـوا: بـين ذراعـيْ وجبهتـه الأسـدِ، ونحـو ذلك،فإنهم لو فعلوه لبقي المجرورُ لفظاً[وهو الأسد] لا جارَّ لـه فـي اللفظِ يجاوره، لكنهم لمَّا قالوا: بين ذراعي وجبهـة = الأسدِ، صار كأنَّ (الأسد)

---

(1) شرح السيرافي ٣٤/٢ ط/ دار الكتب العلمية.

(2) المرجع السابق.

(3) الخصائص ٤٠٧/٢.

(4) شرح ابن يعيش ١٨٩/٢.

في اللفظ مجرورٌ بنفس (الجبهة)، وإن كان في الحقيقة مجروراً بنفس الذراعين، وكأنهم في ذلك إنما أرادوا إصلاح اللفظ ".[١]

وبه أجاب الشاطبي أيضاً حيثُ قال عن قول العرب:(قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَها):"وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فكأنَّ الأصل: قطع اللهُ يدَ مَنْ قالها ورِجْلَه، ثم أقحم(الرِّجْلَ) بين المضاف والمضاف إليه، فصار في التقدير: يد ورجلَه مَنْ قالها، ثم حذفَ الهاء اجتزاءً بـ(مَنْ) عن الضمير، وإصلاحاً للفظ، فصار: يد ورجلَ من قالها "[٢]

فإصلاحُ اللفظ من جهة أنه جَعَلَ المضافَ إليه المذكور كأنه مجرورٌ لفظاً بالمضاف المقحم، حتى لا يبقى دون مضاف. وجَعَلَ المضاف إليه كالعِوَض للمضافِ المُقْحَمِ من المضافِ إليه المحذوفِ، ومُغنياً عنه.

***وإتماماً للفائدة أذكر الرأي الثاني في هذه المسألة وهو مذهبُ الإمامِ المبرد، حيثُ ذهب إلى أنَّ الأولَ مضافٌ إلى محذوفٍ مماثلٍ لما أضيفَ إليه الثاني، فليس في المسألة فصلٌ بين المتضايفين، وإنما حذفٌ من الأول لدلالة الثاني عليه، وتبعه في ذلك الإمامُ الزمخشري، وابنُ مالك والرضي.**

فقد قال المبرد في توجيه بيت الأعشى:"أراد: إلاَّ عُلَالة قارحٍ، أو بُدَاهة قارحٍ، فحذفَ من الأول لبيان ذلك في الثاني"[٣]

---

(١) الخصائص ٤٠٨/٢ وينظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٢١/١ التصريح ٥٧/٢ .

(٢) المقاصد الشافية ١٧٠/٤ .

(٣) المقتضب ٢٢٨/٤.

وقال الزمخشري: وأما بيت الأعشى والفرزدق "فعلى حذفِ المضاف إليه من الأول استغناءً عنه بالثاني"(١)

وساقَ ابنُ مالك شواهدَ متعددةً وعلَّق عليها بقوله:" كلُّ هذه الأمثلة عُطِفَ فيها على المضافِ مضافٌ إلى مثل المحذوف"(٢)

وكان أقوى ما استدلَّ به أصحابُ هذا الرأي أنَّ في القول به سلامةٌ من الفصلِ بين المتضايفين، فإنَّ الفصلَ بينهما قبيحٌ، لا يكونُ إلاَّ في شعرٍ أو شاذِّ الكلام؛ لما تقرر من أنهما كشيءٍ واحد، وليسا في تقدير المنفصلين.

يقولُ الرضي بعد أن ذكر الخلاف بين سيبويه والمبرد في المسألة:" ومذهب المبرد أقرب؛ لِمَا يلزمُ سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة" ٣()

غير أنَّ ابنَ يعيش ذكر أنَّ مذهب المبرد لا يخلو من الفصلِ أيضاً؛ من جهة أن المضافَ إليه لمَّا حُذِفَ وَلِيَ المضافُ شيئاً غير المضاف إليه، فالفصلُ موجودٌ من قِبَلِ أنَّ الاعتداد باللفظ فقال:"ويجوزُ أن يكون كما ذكره أبوالعباس ولا يخرجُ عن الفصلِ وإن كان المضاف إليه مقدَّراً؛ لأنَّ المضافَ إليه لمَّا حُذِفَ من اللفظ وَلِيَ المضافُ شيئاً غير المضاف إليه، وهذه صورةُ الفصلِ بين المضاف إليه "(٤)

كما ردَّ ابنُ عصفور هذا الرأي من وجهين: (٥)

---

(١) نص المفصل من شرح المفصل لابن يعيش ١٨٦/٢-١٨٧ .

(٢) شرح التسهيل ٢٤٩/٣ .

(٣) شرح الكافية ٢٥٩/٢ .

(٤) شرح ابن يعيش ١٨٩/٢ .

(٥) شرح الجمل ٩٧/٢ .

الأول: أنه على غير طريقة الحذفِ؛ لأنه لا يُحذَف الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما يُحذَف الثاني لدلالة الأول عليه.

وقد عقدَ ابنُ هشام باباً في المغني سمَّاه(إذا دار الأمرُ بين كون المحذوفِ أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى بالحذف) وأتى فيه ببيت الفرزدق السابق وعقَّبَ عليه بقوله: " وهذا هو الصحيحُ خلافاً للمبرد" [١]

والثاني: أنه لا يخلو أن تقدِّر (إلا علالة قارحٍ أو بداهة قارحٍ) أو تقدّر(أو بداهته) فإنْ قُدِّرَ: أو بداهة قارحٍ، فلا يجوزُ إعادة الأول بلفظه إلا قليلاً، فلم يبقَ إلاَّ أن تقدِّر: أو بداهته، فإن حذف (قارح) الأول، لم يبقَ للضمير ما يعودُ عليه.

وبهذا يكون مذهب سيبويه ومن وافقه هو الراجح فإنَّ حذفَ الثاني لدلالة الأوَّلِ عليه كثيرٌ، وهو ضربٌ من الإيجاز، أما العكسُ فهو نادرٌ، أشبه بالإضمار قبل الذكر دون داعٍ.

ولأنَّ الفصلَ بين المتضايفين في هذه المسألة أيسرُ من كثيرٍ مما اغتُفِرَ فيه الفصلُ؛ لأنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه كالشئ الواحد، وكلٌّ منهما يطلبُ المضافَ إليه الظاهرَ في المعنى، ويصلح للعمل فيه، ولذلك بقيَ المعطوفُ على حاله كأنَّ المضافَ إليه حاضرٌ في موضعه.

---

(١) المغني ٦/٤٠٠ .

حولية
كلية
الدراسات
الإسلامية

المبحث الثاني : إصلاحُ اللفظِ بالتقديم أوالتأخير.

٧- عِلَّةُ تقديمِ الخبرِ شبهِ الجملة على المبتدأ النكرة .

الغرضُ من الكلامِ هو حصولُ الفائدة، وذلك بإفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلة المتكلم في معرفة ذلك الخبر.

ومن هنا كان القياسُ والأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفةً؛ لأنه محكومٌ عليه، والحكمُ على الشيءِ لا يكونُ إلاَّ بعد معرفته، بخلاف النكرة فإنها مجهولةٌ، والحكمُ على المجهولِ لا يُفيد.

وكان الأصلُ في الخبرِ أن يكون نكرةً، وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ كونه معرفةً مسبوقاً بمعرفة يُوهِمُ كونهما صفةً وموصوفاً، فيجيءُ الخبرُ نكرةً لرفع ذلك التوهُّم.

والثاني: أنَّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، والفعلُ يلزم تنكيره، فاستحقَّ الخبرُ- لشبهه به-أن يكون تنكيره راجحاً على تعريفه.(١)

وقد ذكر سيبويه أنه إذا اجتمع في جملةٍ معرفةٌ ونكرةٌ، فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأُ والنكرةُ الخبر، فقال:"وأحسنُهُ إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أنْ يَبتدِئ بالأعرفِ، وهو أصلُ الكلام"(٢) ولم يَشترط للابتداء بالنكرة إلاَّ أن يكون في الإخبار عنها فائدة.(٣)

---

(١) شرح ابن يعيش ٢٢٤/١ شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/١ شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١ التذييل والتكميل ٣٢٢/٣ ت د/ حسن هنداوي المقاصد الشافية ٣٥/٢ المغني لابن فلاح اليمني ٥٩٥ رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ت/ عبد الرزاق السعدي.

(٢) الكتاب ٣٢٨/١ .

(٣) المرجع السابق ٤٨/١، ٣٢٩ .

واجتهد النحويون بعده في تَتَبُّع المواضع التي يكونُ في الإخبار عن النكرة فيها فائدة.

ومن هذه المواضع: إذا كان المبتدأ نكرة أُخبرَ عنه بظرفٍ مختصٍ بإضافته إلى معرفة، أو بجارٍومجرور مقدماً عليه، نحو: عليك دَيْنٌ، ولِزَيدٍ مالٌ، ومنه قوله تعالى: [وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ][١] وقوله تعالى: [وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ][٢] وقد حكى ابنُ عصفور إجماعَ النحويين قاطبةً على وجوبِ تقديم الخبر في هذا الموضع، وأنَّ تقديم المبتدأ لا يجوز، وليس بمسموعٍ في كلام العرب.[٣]

وإنما اشْتُرِطَ ههنا أن يكون الخبرُ مقدماً لوجهين:

أحدهما: إصلاحُ اللفظِ، حكاه ابنُ جني، حيثُ ذكرَ أنك لو رُمْتَ تقديمَ المبتدأ إلى المكان المقدَّر له لم يجز؛" لقُبْحِ الابتداء بالنكرة في الواجب، فلمَّا جفا ذلك في اللفظ أخَّروا المبتدأ، وقدموا الخبرَ، وكان ذلك سهلاً عليهم ومُصْلِحاً لما فسَدَ عندهم، وإنما كان تأخُّره مستحسناً من قِبَلِ أنه لمَّا تأخَّرَ وَقَعَ موقعَ الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرةً، فلذلك صَلُحَ به اللفظُ، وإن كُنَّا قد أُحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ "[٤]

والثاني: دفعُ اللبسِ، فإنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرور إذا وقعا بعد النكرة جاز أن يكونا وصفين للنكرة، وأن يكونا خبرين، بل يكونُ حملُهما على

---

(١) سورة ق آية ٣٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٧ .

(٣) شرح الجمل ٣٤٣/١ وينظر أيضاً شرح ابن يعيش ٢٢٦/١ التذييل والتكميل ٣٣٤/٣ .

(٤) الخصائص ٣١٧/١ وينظر ايضاً شرح ابن يعيش ٢٢٦/١ .

الوصفية أرجح؛ لأنَّ النكرة لشدة إبهامها تحتاجُ إلى الوصفِ احتياجاً شديداً، فيحصُلَ اللبسُ. فإذا تقدمَّا تمحضا للخبرية؛ إذ الصفةُ لا تتقدم على الموصوف، وزال وَهْمُ كونهما صفة، وحصل بذلك الفائدة.

يقول الشاطبي:"وإنما أفاد الابتداءُ بالنكرة على هذا الترتيب؛ لأنَّ تقديم الظرفِ والمجرور نصٌّ في أنه الخبر، وأمَّا إذا قلت: نمرةٌ عند زيد، فإنَّ الظرفَ يحتملُ أن يكون صفةً للنكرة، فينتظرُ السامعُ الخبرَ، فقُدِّمَ لرفع ذلك الاحتمال" [1]

وقد أُعتُرِضَ على هذا الوجه بقولهم (زيدٌ العالمُ) فإنَّ (العالم) يحتملُ أن يكون خبراً لـ(زيد) ونعتاً له، ولم يكن هذا الاحتمالُ موجباً لتقديمه على (زيد) دفعاً للبس.

وأجاب ابنُ عصفور عن ذلك بالفرق بينهما من جهة أنَّ "النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة، فلذلك كان اللبسُ إليها أسرعَ منه إلى غيرها ".[2]

٨- موضع فاء الجزاء في جواب (أمَّا).

(أمَّا) حرفٌ يتضمن معنى الشرط، يفيدُ التوكيد دائماً، والتفصيل غالباً.[3]

يدلُّ على تضمنها معنى الشرط أن الفاء تلزم في جوابها، فقد ذكر المبرد أنَّ "الفاء لابد منها في جواب (أمَّا)"[4]

---

(1) المقاصد الشافية ٣٩/٢ وينظر أيضاً نتائج الفكر ٣١٥ ط/ دار الكتب العلمية شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/١ شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١ التذييل والتكميل ٣٣٤/٣ المغني لابن فلاح ٦٠٠ .

(2) شرح الجمل ٣٤٣/١ وينظر ايضاً التذييل والتكميل ٣٣٤/٣ والمقاصد الشافية ٤٠/٢ .

(3) التصريح ٢٦٠/٢ .

(4) المقتضب ٦٨/٢ ولا تحذف إلاَّ في الضرورة، ومنه قول الشاعر:

وهي تنوبُ عن أداة الشرط وفعلِ الشرط وتقومُ مقامهما، ولذلك قدَّرها سيبويه بـ (مهما يكن من شئ) حيث يقول:"وأما (أمَّا) ففيها معنى الجزاء ،كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمْرِهِ فمنطلقٌ، ألا ترى أنَّ الفاء لازمةٌ لها أبداً".(١)

وتقديرها بـ(مهما يكن من شئٍ) إلى جانب أنه يفيد تضمُّنها معنى الشرط يدلُّ على أنها تعطي الكلام فضلَ توكيدٍ، فإنك تقول: زيدٌ منطلقٌ، فإذا قصدْتَ توكيدَ ذلك وأنه منطلقٌ لا محالة، وأنَّه منه عزيمةٌ مهما قُدِّرَ من الموانع والحوادث قلتَ: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ.(٢)

فقولك: أما زيدٌ فمنطلقٌ، تقديره: مهما يكن من شئٍ فزيدٌ منطلقٌ، حُذِفَ فعلُ الشرط وأداتُهُ وأُقيمت (أما) مقامهما، فصار التقدير: أمَّا فزيد منطلقٌ، بجعل الفاء في صدر جملة الجواب كما هي مع غير (أمَّا) من أدوات الشرط.

لكن خولفَ هذا الأصلُ مع (أما) وأُخرت الفاءُ إلى الجزء الثاني من جملة الجواب لغرض إصلاح اللفظ؛ لما يلزم من بقائها في صدر جملة الجواب من قُبْحٍ في اللفظ من وجهين: أحدهما: أنَّ (أمَّا) فيها معنى الشرط، وأداةُ الشرط يقعُ بعدها فعلُ الشرط ثم الجزاءُ بعده، فلمَّا حُذِفَ هنا فعلُ الشرط وأداتُه، وتضمنت (أمَّا) معناهما، ترتب على ذلك أنْ وَلِيَ الحرفُ الذي يُفهمُ منه الشرطُ الحرفَ الذي يرتبطُ به الجزاءُ بالشرطِ من غير واسطةٍ

أما القتالُ لا قتالَ لديكم ∴ ولكنَّ أعجازاً شديداً ضريرها.

(١) الكتاب ٤/٢٣٥ .

(٢) التصريح ٢/٢٦٢ .

بينهما فقدَّموا من الجملة على الفاء ما يُفصَلُ به بين أداة الشرط والفاء، وجعلوه كالعِوَضِ من فعلِ الشرط؛ ليزولَ قُبْحُ اللفظ .

والثاني: أنَّ الفاء هنا وإن كانت لربط جملة الجواب بالشرط، وليست عاطفةً، إلاَّ أنها على مذهبِ لفظِ العاطفةِ وبصورتها، وهي لا تقعُ مبتدأةً في أول الكلام، بل يُشترط أنْ يقع قبلها اسمٌ أو فعلٌ، فلو قالوا: أمَّا فزيدٌ منطلقٌ، كما يقولون: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، لوقعت الفاءُ الجاريةُ مجرى فاء العطف وليس قبلها معطوفٌ عليه (اسمٌ أو فعل) إنما قبلها حرفٌ لايقوم بنفسه، ولا تنعقد به فائدة وهو (أمَّا)، فقدموا الاسمَ على الفاء لذلك فقالوا: أما زيدٌ فمنطلقٌ؛ ليكون ما بعدها- في الصورة- تابعاً لما قبلها، على أصل ما وُضِعتْ له .

صرَّح بذلك الأستاذُ أبو علي الفارسي فقال:"فأمَّا تقديمُهم ما يتعلَّقُ بما بعد الفاء، نحو: أما زيدٌ فمنطلقٌ، فلتحسين اللفظ، وإجرائهم إياه على ما في سائر الكلام، ألا ترى أنَّ العاطفةَ والمُجازِيَةَ لا تليان إلاَّ الأسماءَ المفردة، والجُمَلَ، ولا تلي واحدةٌ منهما الحرفَ، فقُدِّمَ ما قُدِّمَ مما فصلَ بين (أمَّا) والجزاء لتحسين اللفظ ".[1]

وبه صرَّح ابنُ جني أيضاً في الخصائص، وغيرُهما[2]

٩- علة قصر الإلحاق بالألف على آخر الكلمة.

الكلمات العربية تكون على ثلاثة أصول أو أربعة في الأسماء والأفعال، وتصلُ إلى خمسة في الأسماء فقط.

---

(1) كتاب الشعر ٦٤ .

(2) الخصائص ٣١٢/١ شرح ابن يعيش ١٢٥/٥ البسيط ٧٤٣/٢ المقاصد الشافية ١٩٢/٦ التصريح ٢٦٢/٢ .

ويمكنُ الزيادةُ على هذه الأصول وفقَ قواعدَ صرفية حتى تصلَ الكلمةُ إلى سبعة أحرف. وتتنوع أغراضُ الزيادة، فمنها ما يكونُ لغرضٍ معنويّ، حيثُ تُكسبُ الكلمةَ معنىً جديداً، ومنها ما يكونُ لغرضٍ لفظيّ كالإلحاق وغيرِه.

والمرادُ بالإلحاقِ في الاسمِ والفعلِ: أن تزيدَ حرفاً أو حرفين على تركيبٍ زيادةً غير مطَّردةٍ في إفادة معنى؛ ليصيرَ ذلك التركيبُ بتلك الزيادة مثلَ كلمةٍ أخرى في عدد الحروفِ وحركاتها المُعَيَّنةِ والسَّكنات.(١)

فليس الغرضُ من الزيادة للإلحاق إفادةَ معنى، بل تكثيرُ حروفِ الكلمة حتى تلحقَ بناءَ كلمةٍ أخرى رباعيةٍ أو خماسيةٍ؛ لضربٍ من التوسُّع في اللغة " إذ ربما يُحتاجُ في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعرٍ أو سجع"(٢)

وسبيلُ الزيادة أحد أمرين:

الأول: تكريرُ حرفٍ أصليٍّ، نحو: جَلْبَبَ، وشَمْلَلَ، بتكرير اللام للإلحاق بـ(دحرج).

والثاني: إضافةُ حرفٍ من حروف الزيادة ، ومنه الزيادة بالواو في نحو: جَهْوَر، وحَوْقَل، وكَوْثَر، وبالياء في نحو: هَيْمَن، وشَيْطَن، وبالألف في نحو: سَلْقَى، وأرْطَى، ومِعْزَى، وغيرها من حروف (سألتمونيها).

-ويُشتَرَط للإلحاق بالواو والياء أن يكونا متحركين، أو يُسْبَقَا بفتحٍ ، فإن كانا مدَّاً لم يكونا للإلحاق، ذكر ذلك سيبويه في قوله:"فأمَّا بناتُ الأربعة فكلُّ شيءٍ جاء منها على مثال (سَفَرْجَل) فهو ملحقٌ ببنات الخمسة.....إلاَّ

---

(١) شرح الشافية للرضي ٥٢/١ .

(٢) المرجع السابق، وينظر أيضاً المنصف لابن جني ٣٤/١ شرح ابن يعيش ٤٣١/٤ .

أنْ تلحقها ألف (عُذافِر)، و ألف(سرادح) فإنما هذه كالياء بعد الكسرة، والواو بعد الضمة، وهما بمنزلة الألف، فكما لا تُلحَق بهنَّ بناتُ الثلاثة ببنات الأربعة، كذلك لا تلحقُ بهنَّ بنات الأربعة ببنات الخمسة "[1]

ويُشتَرَط للإلحاق بالألف أنْ تُزَادَ في آخر الكلمة دون الحشو.

فقد ذكر المازني أنَّ "الألفَ تَلْحَقُ ببنات الثلاثة آخراً فتُلْحِقُها بالأربعة من الأسماء، نحو: مِعْزَى، وأَرْطَى، فمِعْزَى ملحقٌ بـ(هِجْرَع)، وأَرْطَى ملحقٌ بـ(جَعْفَر) "[2]

كما ذكر ابنُ يعيش" أنَّ زيادتها حشواً إنما تكون لإطالة الكلمة وإتمام بنائها، ولا تكون للإلحاق".[3]

وعلَّةُ ذلك أنهم لمَّا قصدوا في الإلحاق وقوعَ الحرف الزائد في مقابلة الحرف الأصلي من الملحَق به كرهوا أن يجعلوه في الحشو ألفاً " وذلك أنها إذا وقعت طَرَفَاً وقعت موقع حرفٍ متحرك، فدلَّ ذلك على قوتها عندهم، وإذا وقعت حشواً وقعتْ موقع الساكن، فَضَعُفَتْ لذلك فلم تَقْوَ، فَيُعْلَمَ بذلك إلحاقُها بما هي على سَمْتِ متحرّكِهِ ، ألا ترى أنَّك لو ألحقتَ بها ثانيةً فقلتَ: خاتم ملحقٌ بـ(جَعْفَر)، لكانت مقابِلةً لعينِهِ، وهي ساكنة، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرفَ المتحرك؛ ليكون أقوى لها، وأدلَّ على شدة تمكُّنها.....كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ "[4]

([1]) الكتاب ٢٩٠/٤ وينظر أيضاً المقتضب ٣/٤ الممتع ٢٠٧/١ .

([2]) نص التصريف من المنصف لابن جني ٣٥/١ .

([3]) شرح الملوكي ١٢٨ .

([4]) الخصائص ٣١٩/١-٣٢٠ .

ومنهم مَن نظر في المنع إلى حقيقة الألف، فإنَّ الألف ليس لها حظٌّ في الأصالة، وإنما تكون منقلبةً عن غيرها. وإذا كان كذلك لم يخلُ الحرفُ الذي انقلبت عنه من أن يكون ساكناً أو متحركاً ، ولا يُتَصَوَّر أن يكون ساكناً؛ إذ لا مُوجِبَ لإعلاله، ولا يُتَصَوَّر أن يكون متحركاً؛ لأنه يؤدِّي إلى تغيُّر بناء الملحَق عن بناء الملحَقِ به، وذلك لا يجوز.

فإنهم قد تحمَّلوا ثقل اجتماع المثلين في نحو: قردد، ولم يُدغموا لئلا يتغيَّرَ عن بناء ما أُلحقَ به وهو (جعفر).[١]

فمَّا كان وقوعُ الألف للإلحاق حشواً يُؤدِّي إلى فوات الغرض من الإلحاق وهو تصيير الملحَق على وفق بناء الملحَق به في الحركات والسكنات وعدد الحروف تم إصلاح ذلك بمنع الإلحاق بالألف إلاَّ أن تقع آخراً.

ولم يُخالف في ذلك إلاَّ جماعةٌ من العلماء منهم الإمام الزمخشري، وابن الحاجب[٢]، وابن عصفور في أحد قوليه، حيث ذهبوا إلى جواز أن تقع الألفُ للإلحاق حشواً في الأفعال.

فقد ذكر الإمامُ الزمخشريُّ أبنيةَ الثلاثي المزيد فيه، وأنها على ثلاثة أضرب، أحدها: موازنٌ للرباعي على سبيل الإلحاق، وعدَّ منه (تَغَافَلَ)، وأنها مَلْحَقَةٌ ببناء (تدحرجَ).[٣]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢٠٦٩/٤ الممتع ٢٠٦/١-٢٠٧ تمهيد القواعد ٤٩٨٩/١٠ .

(٢) شرح الشافية ٥٧/١ الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/٢ .

(٣) المفصل من شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٣١ وجرى ابن عصفور في الممتع ١٦٦/١-١٦٨ على ذات التقسيم والأمثلة .

واستدلَّ ابنُ عصفور لذلك قائلاً: "والذي يُعلمُ أنَّ هذه الأمثلة ملحقةٌ ببناء ما ذكرنا مجيءُ مصادرها على حسبِ مصادر ما أُلحِقَتْ به....فتقول: تغافَلَ تَغَافُلاً، كما تقول: تدحْرُجاً"(١)

لكن أجيب عليهم بأنَّ الزيادة في (تَفَاعَلَ) نحو: تَغَافَلَ، ليست للإلحاق وإن كانت موافقةً لبناء الرباعي (تَفَعْلَلَ) نحو: تدحرج، وذلك لأنَّ التاء فيه لمعنى المطاوعة، والألفُ في مثلِهِ غالبةٌ في إفادة معنى كون الفعلِ واقعاً بين اثنين فصاعداً، حيثُ إنهم يعترفون بأنَّ ألف (فَاعَلَ) ليست للإلحاق، وألفُ (تَفَاعَلَ) هي ألفُ (فَاعَلَ) ؛ لأنَّ نسبةَ (تَفَاعَلَ) من (فَاعَلَ) كنسبة (تَفَعَّلَ) من (فَعَّلَ) ذو التاء من القبيلين مطاوعٌ المجردَ منها.

يؤكِّد ذلك أنهم قالوا: تَضَامَّ الرجلُ، وتَضَامَّ القومُ، بالإدغام، ولو كان مُلْحَقاً لم يُدغَم؛ لئلا يُخالفَ ما أُلحقَ به، ولهذا لم يدغَم (مَهْدَد)،و(جَلْبَب). فثبت أنَّ الألفَ في (تَغَافَلَ) ليست للإلحاق،(٢) وأنَّ الإلحاق بالألف لا يكون حشواً .

(١) الممتع ١٦٩/١ .

(٢) شرح ابن يعيش ٤٣٣/٤ شرح الكافية الشافية ٢٠٦٩/٤ شرح الشافية للرضي ٥٧/١ المساعد ٧٣/٤ .

المبحث الثالث : إصلاحُ اللفظِ بالفصل .

١٠- عِلَّة الفصلِ بين (أنْ) المخففة وخبرها في بعض صوره.

يجوز أن تُخفَّف (أنَّ) الناسخة فيبقى عملُها ، وحينئذٍ يشترَطُ في اسمها أن يكون ضميراً مستتراً، ولا يظهرُ إلاَّ في الضرورة.

ويشترط في خبرها أن يكون جملةً، ثم إذا كان إسميةً أو فعلية فعلُها جامد أو دعاء، لم تحتج إلى فاصلٍ بينها وبينه، نحو قوله تعالى:[وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ][١] وقوله تعالى:[وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى][٢] وقراءة [وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا][٣]

وإنما لم يُحتج إلى فاصلٍ مع الجملة الإسمية لأنه جئ بعد (أنْ) باسمٍ وخبر كما يُجاء بهما بعد المثقلة. وأما الفعل الجامد فهو كالاسمِ في الجمود وعدم التصرُّف، والاسمُ غيرُ محتاجٍ إلى الفصلِ فكذلك ما أشبهه. وأما فعلُ الدعاء فلأنه لا يُوصَل إليه مع الدعاء.[٤]

يقول سيبويه:" وأما قولهم: أما أنْ جزاكَ اللهُ خيراً، فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء، ولا يصلون إلى (قد) ههنا ولا إلى السين. وكذلك لو قلتَ: أما أنْ يغفرُ اللهُ لكَ، جازَ؛ لأنه دعاء، ولا تصلُ هنا إلى السين...."[٥]

---

(١) سورة يونس آية ١٠ .

(٢) سورة النجم آية ٣٩ .

(٣) سورة النور آية ٩ في قراءة من خفف (أن) وكسر الضاد من (غضب) وهي قراءة نافع. ينظر السبعة ٤٥٣ الحجة للفارسي ٣١٤/٥ البحر المحيط ٤٣٤/٦ .

(٤) المقاصد الشافية ٤٠٦/٢ التصريح ٢٣٢/١ .

(٥) الكتاب ١٦٧-١٧٧ .

أمَّا إن كان الخبرُ فعلاً متصرفاً غير دعاء فإنه يقبُحُ الجمعُ بين (أنْ) وخبرها حتى يُفصَلَ بينهما بفاصلٍ، وهو أحدُ أمور:

الأول: (قد)، ومنه قوله تعالى: [وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا](١)

والثاني: حرف تنفيس،وهو السين أو سوف ومنه قوله تعالى:[عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى](٢)

والثالث: حرف نفي كـ (لا، ولن، ولم) ومنه قوله تعالى:[لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ](٣) وقوله تعالى:[أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ](٤) وقوله تعالى: [أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ](٥)

والرابع: (لو) ومنه قوله تعالى:[أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ](٦)

يقول سيبويه: " واعلم أنه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمت أنْ تفعل ذاك، ولا: قد علمت أنْ فَعَلَ ذاك، حتى تقول: سيفعلُ أو قد فعل أو تنفي فتُدخِلَ (لا)، وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من(أنَّه) فكرهوا أن يَدَعُوا السين أو (قد) إذ قدروا على أن تكون عوضاً، ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا (قد) ولا السين "(٧)

---

(١) سورة المائدة آية ١١٣ .
(٢) سورة المزمل آية ٢٠ .
(٣) سورة الحديد آية ٢٩ .
(٤) سورة البلد آية ٥ .
(٥) سورة البلد آية ٧ .
(٦) سورة سبأ آية ١٤ .
(٧) الكتاب ٣/ ١٦٧ .

وعِلَّةُ هذا الفصلِ هي إصلاحُ اللفظ، وذلك بتهيئة الفعل لأن يلي (أنْ) بعد إضمار اسمها، فإنه لمَّا كان الموجبُ لعملها –وهو الاختصاص بالاسم– باقٍ، استقبحوا وقوعَ الأفعال بعدها دون فصلٍ، حتى تكون شبيهةً بالأسماء لعدم تصرُّفها.

فقد ذكر ابنُ عصفور أنَّ " الذي يدُلُّ على أنها مُعْمَلَة أنَّ الموجِبَ لعملها وهو الاختصاص موجودٌ، ألا ترى أنه لا يليها فعلٌ، وإنْ وليها فالاسمُ مضمرٌ، نحو: تحقَّقْتُ أنْ سيقومُ زيدٌ، التقدير: أنه سيقومُ، أي: أنَّ الأمرَ سيقومُ زيدٌ، إذ لو كانت من الحروف التي يجوزُ أن يليها الفعلُ لم يلتزموا الفصلَ بينها وبين الفعلِ بالسين أو سوفَ أو(قد) في الإيجاب، وبـ(لا) في النفي، إلاَّ أن يكون الفعلُ غير متصرِّف، نحو: عسى، وليس، فإنهما لا يُفْصَلانِ إذ ذاك؛ لشبههما بالأسماء، فكأنها لم يلها إلاَّ الاسمُ.... "[1]

هذا وقد ذهب بعضُ النحويين[2] إلى أنَّ علَّة هذا الفصلِ هو جعل تلك الحروف عوضاً مما لحقَ (أنْ) من التغيير، بحذف إحدى النونين وإضمار اسمها؛ استناداً إلى قول سيبويه المتقدم "وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من(أنَّه)".

لكنه غير راجح؛ إذ لو كان هذا هو السبب للزِمَ الفصلُ بين (أنْ) وخبرها في كل حال، وهو لا يفعلون ذلك .

---

(1) شرح الجمل ٤٣٦/١-٤٣٧ تمهيد القواعد ١٣٨٥/٣ .

(2) الإنصاف ١٦٩/١ التصريح ٢٣٣/١ .

١١. ما يُتوصَّل به إلى نداء المعرَّف بـ(ال) .

اختلف النحويون في نداء الاسم المعرَّفِ بـ(ال):

فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في الاختيار نداءُ ما فيه (ال) بغير واسطة، فتقول: يا الرجلُ خُذ بيدي[١].

وذهب البصريون ومنهم الخليل وسيبويه والمبرد إلى منعه في الاختيار، وأنَّ هذا لا يجوزُ إلاَّ في ضرورة الشعر. واستثنوا من ذلك موضعين قالوا بجوازهما في غير الضرورة[٢]، وهما:

---

(١)شاع نسبةُ هذا الرأي إلى الكوفيين، ولم يُحْكَ عنهم خلافٌ في ذلك، فنُسِبَ إليهم في الإنصاف ٢٨٦/١ التبيين ٤٤٤ شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ارتشاف الضرب ٢١٩٣/٤ المقاصد الشافية ٢٨٧/٥ ائتلاف النصرة ٤٦ والصحيحُ أنَّ هذا ليس بجائزٍ عند الكوفيين كافة، فقد منعه الفرآء في معاني القرآن ١٢١/١ حيث ذكر أنك: "تقول: ياعمرو والصلتَ أقبلا، فتجعلُ (الصلتَ) تابعاً لـ(عمرو) وفيه الألفُ واللام؛ لأنك نويتَ به أن يتبعه بلا نية (يا) في الألف واللام، فإن نويتَها قلتَ: يا زيدُ ويا أيها الصلتُ أقبلا، فإن حذفتَ (يا أيها) وأنت تريدها نصبتَ، كقوله تعالى:﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾... ".

وكذ أبو بكر بن الأنباري في(الزاهر في معاني كلمات الناس)١١/٢ حيث ذكر الأوجه الجائزة في قولك: يا باقلاءُ الحارَّ، فقال:"الوجه الرابع: أن تقول: يا باقلاءُ الحارَّ أقبلْ، فترفع (الباقلاء)؛ لأنه منادى مفرد، وتنصب (الحار)؛ لأنه لا يحسنُ فيه (يا)" .

(٢) هناك مواضع أخرى لكنها محلُّ خلاف، منها:

١-اسم الجنس المشبه به، نحو: يا الأسدُ هيبةً، ويا الخليفةُ جوداً. قال به ابنُ سعدان. وقال ابنُ مالك: وهو قياسٌ صحيح؛ لأن التقدير: يا مثل الأسدِ، ويا مثلَ الخليفةِ، فحسُنَ لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام.

-نداءُ لفظ الجلالة (الله)، فتقول: يالله اغفر لي.

-والعَلَمُ المنقولُ من جملةٍ إسمية مبدوءةٍ بـ(ال)، نحو: يا الرجلُ منطلقُ أقبلْ.

واحتجوا لما ذهبوا إليه من المنعِ بأنَّ المنادَى يصيرُ معرفةً بالقصدِ والإشارةِ إليه واختصاصِك إياه بالخطاب دون غيره، فاستغنى بذلك عن الألف واللام، كما استغنت أسماءُ الإشارة بتعريف الإشارة عن الألفِ واللامِ، وكما استُغنِيَ بفعلِ الأمر (اضربْ) عن المضارع المقترن بلام الأمر (لتضْرِبْ).

فلمَّا صار القصدُ والإشارةُ في النداء كالعِوَضِ من الألفِ واللامِ لم يُجْمَع بينهما في الاختيار فلا تقول: يا الرجلُ، ولا: يا الغلامُ .

يقول سيبويه:" واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام ألبتة، إلاَّ أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قِبَلِ أنه اسمٌ يلزمه الألفُ واللامُ لا يفارقانه، وكَثُرَ في كلامهم، فصارَ كأنَّ الألفَ واللامَ فيه بمنزلة الألفِ واللامِ التي من نفسِ الحروف.....

وزعم الخليلُ رحمه الله أنَّ الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قِبَلِ أنَّ كلَّ اسمٍ في النداء مرفوع معرفةٌ، وذلك أنه إذا قال: يارجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى: يا أيها الفاسقُ، ويا أيها الرجلُ، وصارَ معرفةً لأنك أشرتَ إليه وقصدتَ قصدَه، وكتفيتَ بهذا عن الألف واللامِ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: هذا، وما أشبه ذلك. وصار معرفةً بغير

٢-الامسُ الموصولُ المبدوء بـ(ال) المسمَّى به مع صلته، نحو: يا الذي قام، قاله المبرد قياساً على (الرجل قائم)، قال ابن مالك: وهو قياسٌ صحيح. شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

ألفٍ ولامٍ؛ لأنك إنما قصدتَ قصدَ شيءٍ بعينه، وصارَ هذا بدلاً في النداءِ من الألفِ واللامِ، واستُغني به عنهما كما استُغنِيَ بـ(اضربْ) عن (لتضْرِبْ)"[١]

فلمَّا امتنع نداءُ ما فيه (ال)، ولم يكن سبيلٌ إلى حذفِ الألفِ واللام؛ لما في ذلك من تغيير اللفظ عند النداء، قصدوا الفصلَ بينهما بشيءٍ يكون وُصْلَةً إلى نداء ما فيه (ال) ويحصُلُ به إصلاحُ اللفظِ، فطلبوا اسماً مبهماً، غيرَ دالٍ على ماهيَّةٍ معيَّنةٍ، محتاجاً بالوضع في الدلالةِ عليها إلى شيءٍ آخر، بحيثُ يقع النداءُ في الظاهر على هذا الاسمِ المبهم، ويكون المنادى في الحقيقة هو الاسمُ المعرف بـ(ال)؛ لشدة احتياج الاسم المبهم إلى مخصِّصِهِ، فوجدوا الوصفَ المذكور يتحقَّقُ في إسمين:

أحدهما: (أيّ) بشرط قطعه عن الإضافة، حتى يتحقق غرضُ الإبهامِ، وأيضاً لأنه لو لم يُقطَع عن الإضافةِ لكان منصوباً هو وذو اللامِ بعده الذي هو وصفُهُ، فلم يمكن التنبيهُ بنصبِهِ على كونِهِ مقصوداً بالنداء، كما أمكنَ بلزوم الرفعِ وتركِ النصبِ.[٢]

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾[٣] وقوله تعالى:

---

(١) الكتاب ١٩٥/٢-١٩٧ وينظر الكتاب أيضاً ٣٣٣/٣ والمقتضب ٢٣٩/٤-٢٤٠ .

(٢) لكنهم نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء، فكأنه باشَرَه حرفُ النداءِ، وأما (الظريف) في: يا زيدُ الظريفُ، فليس مقصوداً بالنداء، بل المقصودُ (زيد) ولهذا لم يلتزموا فيه الرفع، بل جاز فيه الرفع والنصب. شرح الكافية للرضي ٣٧٤/١-٣٧٥ .

(٣) سورة الانفطار آية ٦ .

﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾[1].

فقد ذكر المبرد أنك" إذا قلتَ: يا أيها الرجُلُ، لم يصلُح في(الرجل) إلا الرفع؛ لأنه المنادَى في الحقيقة، و(أيُّ) مبهمٌ متوصَّلٌ به إليه"[2]

والثاني: اسم الإشارة (هذا) وأخواته، فتقول: ياهذا الطالبُ أقبِلْ.

يقول ابنُ مالك:" والكلامُ الصحيحُ أنْ يُتَوَصَّلَ إلى نداءِ ما فيه الألفُ واللامُ الجنسيتان بجعلِهِ صفةً لـ(أيّ) متلوَّةً بهاء التنبيه، نحو: يا أيها الرجلُ.....ويساوي اسمُ الإشارةِ (أيَّاً) في وجوب رفع صفته، واقترانها بالألفِ واللامِ الجنسيتين..."[3]

ويقول الشاطبي أيضاً:"وإنما شأنُ العربِ إذا أرادت نداء ما هما فيه[يعني الألف واللام] أنْ لم تُرِد حذفَهما أن تأتي بـ(أيّ)، فتقول: يا أيُّها الرجلُ، أو تأتي أيضاً باسمِ الإشارة، فتقول: يا هذا الرجلُ، ولا تقول: يا الرجلُ، ونحوه إلاَّ في اضطرار "[4]

١٢- شرطُ العطفِ على ضمير الرفع المتصل.

المعطوف عليه إما أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً.

---

(١) سورة الفجر آية ٢٧ .

(٢) المقتضب ٢١٦/٤ . فـ(أيّ) منادى مبهمٌ مبنيٌّ على الضمِّ؛ لكونه مقصوداً مشاراً إليه كما في: يا رجُلُ، و(ها) للتنبيه، وهي مناسبةٌ للنداء ؛ إذ النداءُ أيضاً تنبيه، ولازمةٌ لتكون دلالةً على خروج (أيّ) عمَّا كانت عليه، وعِوَضاً مما حُذِفَ منها وهو المضافُ، و(الرجلُ) نعتٌ، وهو لازمٌ؛ لأنه المقصودُ بالنداء.

(٣) شرح التسهيل ٣٩٩/٣-٤٠٠ .

(٤) المقاصد الشافية ٢٨٨/٥ .

فإن كان اسماً ظاهراً جاز العطفُ عليه مطلقاً، نحو: أكرمتُ زيداً وعمراً، وأعطيتُ زيداً وإياكَ، وجاءني زيدٌ وهي. وكذا إن كان ضميراً منفصلاً (للرفع أو للنصب)؛ لأنَّ حكمه حكم الظاهر، فتقول: أنا وأنت قائمان، وأنا وخالد مسافران.

ويوافقهما أيضاً في ذلك ضميرُ النصب المتصل، نحو قوله تعالى: [هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ] (١) ؛ لأنه في حكم المنفصل من حيثُ كان فضلةً أو جارياً مجرى الفضلة.

أما إن كان ضميرَ رفعٍ (متصلاً أو مستتراً) فالقياسُ المعتمدُ فيه والشهيرُ في كلام العرب أنه يُؤكَّد قبل العطف عليه بضمير رفعٍ منفصلٍ مناسبٍ له، فتقول: قمتُ أنا وزيدٌ، وقمتَ أنت وعمرو، وزيدٌ يخرجُ هو وخالدٌ. ومنه قوله تعالى:[يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ](٢) [فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا](٣) [لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ](٤)

أو يُفصَلَ بينه وبين ما عُطِفَ عليه بفاصلٍ، أيّ فاصلٍ يحصُلُ به طولٌ في الكلام، وهذا ما ذكره ابنُ مالك في قوله:

وإنْ على ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصل ∴ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضَمِيرِ المُنْفَصِل
أو فاصِلٍ ما.....(٥)

---

(١) سورة المرسلات آية ٣٨ .
(٢) سورة البقرة آية ٣٥ .
(٣) سورة المائدة آية ٢٤ .
(٤) سورة الأنبياء آية ٥٤ .
(٥) الألفية باب عطف النسق .

وقد ورد الفصلُ بالمفعول به، نحو قوله تعالى:[جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ](١) وبالظرف، نحو: جلستُ عندك وزيدٌ. وبالجار والمجرور، نحو قوله تعالى: [هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ](٢) وبخبر(كان)، نحو قوله تعالى:[أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا](٣) وغير ذلك مما ورد به الفصلُ.

وقد ذكر أبو علي الفارسي أنَّ علَّة هذا الفصل بتوكيدٍ أو غيره هي " تحسين اللفظ" (٤)

ومثَّلَ لذلك بقوله تعالى:﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾(٥).

وَوَجْهُ ما في ذلك من تحسين لفظ المعطوف عليه وتقويته أنه يرفع توهُّمَ العطف على عامل الضمير، فإنَّ هذا الضميرَ إما أن يكون مستتراً في الفعل أو بارزاً متصلاً به.

فإن كان مستتراً فكأنه عُطِفَ على لفظِ الفعل، وعطفُ الاسمِ على الفعل ممتنعٌ.

وإن كان متصلاً به نحو: قمتُ وزيدٌ، فإنه يتنزلُ منزلة بعضِ حروف الفعل؛ لشدة امتزاجه بالفعل، وكونه كجزءٍ منه؛ ولهذا يُغيَّرُ له الفعلُ،

---

(١) سورة الرعد آية ٢٣ .
(٢) سورة الأحزاب آية ٤٣ .
(٣) سورة النمل آية ٦٧ .
(٤) كتاب الشعر ٦٤ .
(٥) سورة الأعراف آية ٢٧ .

فتقول: خرجتُ، وخرجنا. بتسكين الجيم، وقد كانت مفتوحة. فلو جوزنا العطفَ عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعلِ، وذلك لا يجوز.[١] فاستقبحوا العطفَ عليه حتى يُحسِّنوا لفظَه، ويُصْلِحُوه فيؤكِّدوه ويُقووه ويُلحقوه بالأسماء.

وقد صرَّح المبردُ أنه يقبُح العطفُ على الضمير المرفوع المتصل دون فصلٍ أو توكيد، فذكر أنَّك" تقول: رويدَك أنت وعبدُالله زيداً، وعليك أنت وعبدُ الله أخاك، فإن حذفتَ التوكيدَ قَبُحَ، وإعرابُهُ الرفعُ على كل حال، ألا ترى أنك لو قلتَ: قم وعبدُالله، كان جائزاً على قُبْحٍ، حتى تقول: قم أنت وعبدُالله، و[فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا][٢] و:[اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ][٣]. فإن طالَ الكلامُ حسُنَ حذفُ التوكيد..."[٤]

وعدمُ وجود الفاصلِ من توكيدٍ أو غيْرِهِ فاشٍ في الشعر، شائعٌ مشتهر، وهو مع ذلك ضعيفٌ في القياس.[٥]

وفي هذا يقول ابن مالك:

.....وبِلا فَصْلٍ يَرِد ∴ في النظمِ فَاشِيَاً، وضَعْفَه اعْتَقِدْ.[٦]

ومما جاء من ذلك في الشعر قولُ عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٢١/١ الإنصاف ٣٨١/١ شرح ابن يعيش ٢٨١/٢ شرح الكافية للرضي ٣٣٣/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١ التصريح ١٥١/٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٢٤ .

(٣) سورة البقرة آية ٣٥ .

(٤) المقتضب ٢١٠/٣ وينظر أيضاً ٢٧٩/٣ .

(٥) المقاصد الشافية ١٥١/٥ توضيح المقاصد والمسالك ١٠٢٤/٣ .

(٦)الألفية باب عطف النسق .

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى .:. كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا (١).

وقول جرير:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِن سَفَاهَةِ رَأيِهِ .:. ما لم يَكُنْ وأبٌ له لِيَنَالا (٢).

وقول الآخر:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَبْعَ يَصْلُبُ عُودُه .:. ولا يَسْتَوِي والخِرْوَعُ المُتَقَصِّفُ (٣).

وهذه من مسائل الخلاف بين البصريين الكوفيين.

---

(١) البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة، ملحقات ديوانه ٤٩٠ وتجده في الكتاب ٣٧٩/٢ الخصائص ٣٦٨/٢ الإنصاف ٣٨٠/١ شرح ابن يعيش ٢٨٠/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١ البسيط ٣٤٥/١ تمهيد القواعد ٣٤٩٧/٧ المقاصد الشافية ١٥٢/٥ .
زُهْر: جمع زهراء، والمراد بها المرأة البيضاء المشرقة . النعاج: جمع نعجة، يريد البقر الوحشي، وتشبه به النساء في سعة العين وسكون المشي.
تعسفن رملا: مِلْنَ عن الطريق وركبن الرملَ .
والشاهد فيه عطفُ (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) من غير توكيد ولا فاصل .

(٢) البيت من بحر الكامل، لجرير يهجو الأخطل، ديوانه ٤٥١، وتجده في الإنصاف ٣٨١/١ شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/١ تمهيد القواعد ٣٤٩٧/٧ المقاصد الشافية ١٥٢/٥ شرح الأشموني ١٦٩/٣. والشاهد فيه عطفُ (أب) على الضمير المستتر في (يكن) من غير توكيد ولا فاصل .

(٣) البيت من بحر الطويل ، ولم أقف على قائله، وتجده في معاني القرآن للفراء ٩٥/٣ المقاصد الشافية للشاطبي ١٥٣/٥ . النبع: شجرٌ ينبتُ في قلة الجبل، تتخذ منه القسي والسهام. الخروع: كل نبت ضعيف يتثنَّى لما فيه من لينٍ ورخاوة. والشاهد فيه عطفُ (الخروع) على الضمير المستتر في (يستوي).

-حيثُ ذهب البصريون إلى منعِ العطفِ على ضمير الرفع المتصل من غير فصلٍ ولا توكيد، وإنما يأتي عندهم في الشعر[١] حيثُ حملوا ما ورد من ذلك على الضرورة.

-وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بلا فصلٍ ولا توكيدٍ في اختيار الكلام مستدلين بما سبق من الشعر وبقوله تعالى :[ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى. وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى][٢]

فوجَّهوا الآية بأنَّ في (استوى) ضمير رفع مستتر، و(هو) معطوفٌ عليه، والمعنى: استوى جبريلُ ومحمدٌ صلى الله عليه وسلم بالأفق الأعلى [٣].

والبصريون لا ينازعون في ورود العطف على ضمير الرفع المتصل في الشعر، أما الآية فلا دليلَ فيها عندهم حيثُ تحتملُ أن تكون الواو في (وهو) واو الحال، لا واو العطف، والضميران معاً لجبريل عليه السلام، أي: استوى في صورته التي خُلِقَ عليها حال كونه بالأفق الأعلى [٤].

١٣. شرط توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين .

---

(١) ينظر الكتاب ٣٧٧/٢-٣٧٩ وينظر أيضاً الإنصاف ٣٨٢/١ البيان للأنباري ٣٩٧/٢ شرح ابن يعيش ٢٨٠/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١ البسيط لابن أبي الربيع ٣٤٥/١ .

(٢) سورة النجم الآيتين ٦، ٧ .

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٣ مجالس ثعلب ١٧٤ شرح وتحقيق الشيخ عبد السلام هارون ط/ دار المعارف.

(٤)الإنصاف ٣٨١/١ البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٧/٢ المقاصد الشافية ١٥٣/٥ .

التوكيدُ هو: تمكينُ المعنى في نفس السامع، وإثباتُ الحقيقة ورفع المجاز.(١)

وهو على وجهين: توكيد لفظيّ، وتوكيد معنويّ.

وللتوكيد المعنوي ألفاظٌ منها: النفسُ، والعينُ، وكُلّ، وجميع، وكِلا، وكلتا، وعامَّة .

وقد اختُصَّت(النفس، والعين) في التوكيد عن بقية الألفاظ بأمور منها: أنه إذا كان المؤكَّدُ بهما ضميرَ رفعٍ مستتراً كان أو بارزاً متصلاً، لم يحسُن توكيدُه بهما إلاَّ بعد توكيده بضمير رفعٍ منفصلٍ مناسبٍ له، فتقول: قم أنت نفسُك، وقمنا نحن أنفُسُنا، وقاموا هم أنفسُهُم .

يقول سيبويه:" واعلم أنه قبيحٌ أنْ تَصِفَ المضمرَ في الفعلِ بـ(نفسك) وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيحٌ أن تقول: فعلتَ نفسُك، إلاَّ أن تقول: فعلتَ أنت نفسُك. فإن قلتَ: فعلتم أجمعون، حسنٌ؛ لأنَّ هذا يُعَمُّ به. وإن قلتَ: نفسُك، فإنما تريدُ أن تؤكِّدَ الفاعلَ،، ولمَّا كانت (نفسُك) يُتَكَّمُ بها مبتدأةً وتُحْمَلُ على ما يُجَرُّ ويُنصَبُ ويُرفَعُ، شبهوها بما يُشرِكُ المضمرَ، وذلك قولك: نزلتُ بنفسِ الجبلِ، ونفسُ الجبلِ مقابلي، ونحو ذلك. وأمَّا (أجمعون) فلا يكونُ في الكلامِ إلاَّ صفةً ".(٢)

فهو يذكر العلَّةَ في استقباحِ توكيد ضمير الرفع المتصل بـ(النفس، أو العين) إلاَّ بعد توكيده بضمير رفع منفصلٍ وهي ما يحصُلُ في اللفظ من اللبس في بعض المواضع، من جهة أنَّ النفسَ والعينَ يليان العوامل، فيكونان فاعلَيْنِ، ومفعولَينِ، ومجرورَينِ، نحو: زيدٌ طابت نفسُهُ، وصحَّتْ

---

(١) البسيط ٣٦١/١ .

(٢) الكتاب ٣٧٩/٢ .

عينُـهُ، والمـريضُ شـفى اللهُ عينَـه، ونزلـتُ بـنفسِ الجبـلِ. فـإذا قلـتَ: هنـدٌ ذهبتْ نفسُها أو عينُها، احتملَ ذلكَ التوكيدَ، واحتملَ أيضاً أنها ماتت أو عَميَتْ، فإذا أُكِّدَ بالضميرِ قبل ذكر النفس والعين ارتفع اللبسُ المذكور، وحصَلَ بـه إصلاح اللفظ، ثم حملوا مـا لا لـبسَ فيـه علـى مـا فيـه لـبسٌ ليجري البابُ على حكمٍ واحد.

بخلاف (أجمع) وفروعها، فلا تُستعمَل أبداً تلي العوامل، فإذا قلت: المالُ قُبِضَ أجمعُ، والدارُ انهدمت جمعاءُ، عُلِمَ أنَّ(أجمع، وجمعاء) تأكيدٌ وليسا مرفوعين بـ(قُبِضَ، وانهدمتْ).

–وأما (كُلّ) فإنها وإن كانت تلي العوامل، نحو: حضرَ كلُّ الطلاب، ورأيتُ كلَّ الحاضرين، وسلمتُ على كلِّ الضيوف، فإنَّ التوكيدَ غالبٌ عليها؛ لما فيها من معنى الإحاطة والعموم ، فكانت مشابهةً لـ(أجمع) محمولـةً عليها في عدم اشتراط التوكيد بالمنفصل.(١)

ووجهٌ آخر ذكره العلماءُ لاشتراطِ التوكيد بالمنفصل رفعاً للقبح الحاصلِ في اللفظِ وهو "أنَّ الضمير المتصل –وإنْ برزَ– جارٍ من الفعل مجرى الجزء بأدلَّةٍ كثيرةٍ دلَّتْ على ذلك، فكأنَّ التوكيدَ– إذا لم يُؤكَّد الضميرُ– جارٍ على الفعلِ لا على الضمير، فأزالوا قُبحَ اللفظِ بهذا الضميرِ المنفصلِ "(٢) كما فعلوا مع هذا الضمير عند العطفِ عليه .

(١) شرح ابن يعيش ٢٢٤/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١-٢٧٠ البسيط ٣٧٢/١-٣٧٣ تمهيد القواعد ٣٢٨٦/٧ المقاصد الشافية ٢٦/٥ .

(٢)المقاصد الشافية ٢٦/٥ .

المبحث الرابع : إصلاحُ اللفظِ بالتغيير في بنية الكلمة .

١٤. حقيقةُ اسم الفاعل الواقع صلةً لـ(ال) .

اسمُ الفاعل هو: الصفةُ الدالةُ على فاعلٍ جاريةٌ في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها، لمعناه أو معنى الماضي.[١]

وهو إما أن يكون مقترناً بـ(ال) نحو: جاء الضاربُ زيداً، أو مجرداً منها، نحو:أنا ضاربٌ زيداً الآنَ،أو غداً . فإن كان مقترناً بها فالمشهورُ أنَّ (ال) هذه هي الموصولة.[٢]

فإنَّ سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بـ(ال) قدَّره بـ(الذي فعل) فقال في باب الاشتغال:" ومما لا يكونُ فيه إلاَّ الرفعُ قولُه: أعبدُالله أنت الضاربُه؛ لأنك إنما تريدُ معنى: الذي ضَرَبَه ".[٣]

وقال في بابٍ من أبواب اسم الفاعل:" هذا بابٌ صار (الفاعلُ) فيه بمنزلة (الذي فعل) في المعنى وما يعملُ فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عملَه".[٤]

وإذا كانت (ال)هذه هي الموصولة يكونُ اسمُ الفاعلِ بعدها صلةً لها، فالمعنى في (القائم): الذي قام، أو يقوم، وكان حقُّها أن توصلَ بالأفعال؛ "لأنَّ حقَّ الصلةِ الفعلُ "[٥]

---

(١) نص التسهيل من شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٠ .

(٢) خلافاً للأخفش في زعمه أنَّ (ال) هذه ليست موصولة، وإنما هي معرِّفة كالتي في (الغلام، والرجل). ينظر في رأيه: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٢ الجنى الداني ٢٠٢ المساعد ٢/١٩٩ المقاصد الشافية ٤/٢٧٦.

(٣) الكتاب ١/١٣٠ .

(٤) الكتاب ١/١٨١-١٨٢ .

(٥) المساعد ٢/١٩٦ .

لكن استُقْبِحَ أن تدخلَ (ال) الموصولة – التي تشبه (ال) المعرِّفَة– على الفعل، فحُوِّلَ لفظُ الفعلِ فيه إلى الاسمِ؛ لغرض إصلاح اللفظ، ومعنى الفعل فيه باقٍ على حاله، "فهو فعلٌ في صورة الاسم"[١]

فقد ذكر المبرد أنك"إن جعلتَ الألف واللام في موضع (الذي) كان صلتُها في معنى صلة (الذي) لا على لفظها، تقول: أعجبني الضاربُ زيداً؛ لأنَّ الألف واللام للأسماء، فلا يليان(ضَرَبَ)؛ لامتناع ما يكون للأسماء من الأفعال "[٢]

كما ذكر الورَّاقُ في قولك: هذا الضاربان زيداً "أنَّ أصلَ الكلام: هذا اللذان ضربا زيداً، فانتصبَ (زيد) بالفعل؛ لأن العربَ تختصرُ بعض كلامها، فتنقلُ لفظ (الذي) إلى الألف واللام، ولأنَّ الفعلَ لا يصحّ دخول الألف واللام عليه، فلابدّ أن يُنْقَلَ إلى لفظ الاسم وهو (ضارب) ليصح دخول الألف واللام عليه ".[٣]

ويقول ابن يعيش:" وأمَّا ما فيه الألف واللام من نحو: هذا الضاربُ زيداً أمس، فإنما عَمِلَ لأنَّ الألف واللام فيه بمعنى (الذي)، واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل، فلمَّا كان في مذهب الفعلِ عَمِلَ عَمَلَه، فهو اسمٌ لفظاً وفعلٌ معنى، وإنما حُوِّلَ لفظُ الفعلِ فيه إلى الاسمِ لأنَّ الألف واللام لا يجوزُ دخولهما على لفظ الفعل، فكان الذي أوجبَ نقلَ لفظه حكمٌ أوجبَ إصلاح اللفظ، ومعنى الفعلِ باقٍ على حاله" .[٤]

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤١٩/٣ وينظر أيضاً شرح الجمل لابن خروف ٥٣٣/١ المساعد ١٩٦/٢ المقاصد الشافية ٢٧٤/٤ التصريح ٦٥/٢ .

(٢) المقتضب ٦٧/٢-٦٨ .

(٣) العلل في النحو ١٦٩-١٧٠ .

(٤) شرح المفصل ١٠٠/٤ .

١٥. علة فتح همزة (كأنَّ) عند القائلين بتركيبها.

(كأنَّ) حرفٌ ناسخٌ من أخوات (إنَّ) تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر، وقد اختلف النحويون في حقيقتها من حيثُ الإفراد والتركيب .

فذهب الخليلُ وسيبويه وجمهور البصريين والفراء[١] إلى أنها مركبةٌ من كاف التشبيه و(إنَّ) المؤكِّدة. فأصلُ: كأنَّ زيداً أسدٌ، إنَّ زيداً كأسد، فلمَّا دخلت الكافُ على (إنَّ) فتحوا همزتها إصلاحاً للفظها حتى يمكن اقترانهما ؛ لأنَّ المكسورة الهمزة لا يتقدمها حرفُ جر، ولا تقعُ إلاَّ في الصدر حقيقةً أو حكماً .

يقول سيبويه:" وسألتُ الخليلَ عن (كأنَّ) فزعم أنها (إنَّ) لحقتها كافُ التشبيه، ولكنها صارتْ مع (إنَّ) بمنزلة كلمةٍ واحدة ".[٢]

وقال في موضعٍ آخر:"وإنما تجئُ الكافُ للتشبيه فتصيرُ وما بعدها بمنزلة شئٍ واحدٍ، ومن ذلك قولك: كأنَّ، أدخلت الكاف على (إنَّ) للتشبيه".[٣]

فهو يوافق الخليلَ فيما ذهب إليه من أنَّ (كأنَّ) مركبةٌ من كاف التشبيه و(إنَّ)، امتزج الحرفان معاً، وصارا حرفاً واحداً كما حدث للكاف مع (ذا، وأي) في: كذا، وكأيّ. لكن بقي للكاف معنى التشبيه، وصارت بعد امتزاجها بـ(إنَّ) تفيد" التشبيه المؤكَّد"[٤]

---

(١) ينظر في رأيه التذييل والتكميل ١٢/٥ ارتشاف الضرب ١٢٣٨/٣ الجنى الداني ٥٦٨ الهمع ٤٢٨/١ .

(٢) الكتاب ١٥١/٣ .

(٣) الكتاب ١٧١/٢

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٦/٢ المقاصد الشافية ٣١٣/٢ التصريح ٢١٢/١ .

والفرقُ بين قولك: كأنَّ زيداً أسدٌ، وإنَّ زيداً كأسد، أنك في الأُوْلَى بنيتَ كلامك من أوَّلِهِ على التشبيه، وفي الثانية بنيت كلامك على اليقين ثم طرأ التشبيهُ، فالتشبيه في الأُوْلَى أقعدُ منه في الثانية.(١)

وقد ذكر ابنُ جني أنَّ علةَ فتح همزة (إنَّ)بعد تركُّبِها مع الكاف هي إصلاح اللفظ فقال:" ومن إصلاح اللفظ قولهم: كأنَّ زيداً عمرو. اعلم أنَّ أصلَ هذا الكلام: زيدٌ كعمرو، ثم= أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنَّ) فقالوا: إنَّ زيداً كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلامِ عنايةً به، وإعلاماً أنَّ عقد الكلام عليه، فلمَّا تقدمت الكافُ وهي جارَّة لم يجز أنْ تباشرَ (إنَّ)؛ لئلا ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحُها فقالوا: كأنَّ زيداً عمرو"(٢)

وبه صرَّح الشاطبي أيضاً فذكر أنَّ" (كأنَّ) معناه التشبيه المؤكَّد، وأصلها عندهم: إنَّ والكاف، فقولك: كأن زيداً أسدٌ، أصله: إنَّ زيداً كأسد، لكنهم قدَّموا الكافَ على (إنَّ) ثم فتحوها إصلاحاً للفظ، فصار الحرفان حرفاً واحداً ".(٣)

***وإتماماً لفائدة أذكر الرأي الآخر القائل بأنَّ (كأنَّ) حرفٌ مفردٌ غير مركَّب وُضِعَ للتشبيه كالكاف، وقال به جماعةٌ منهم المالَقي(٤) وابنُ فلاح اليمني، وأبو حيان، وابن هشام.**

---

(١) شرح ابن يعيش ٥٦٤/٤ اللباب للعكبري ٢٠٥/١ .

(٢) الخصائص ٣١٧/١ وينظر أيضاً سر صناعة الإعراب ٣٠٤/١ .

(٣) المقاصد الشافية ٣١٣/٢ .

(٤) رصف المباني ٢٠٩ .

فيقول ابن فلاح:" والأجودُ أن تكون غيرَ مركبة؛ لأنَّ التركيب على خلاف الأصلِ".(١)

ويقول أبو حيان:"والأولى أن تكون (كأنَّ) حرفاً بسيطاً، وُضِعَ للتشبيه كالكاف، وألاَّ تكون مركبة من الكاف و(إنَّ) لأن التركيب على خلاف الأصل".(٢)

وقال ابن هشام بعد أن ذكر الخلاف في حقيقتها:"والمخلِّصُ عندي من الإشكال أن يُدَّعى أنها بسيطة ".(٣)

وكما يتضح من كلامهم فإنهم استدلوا على إفراد (كأنَّ) بأنَّ الإفراد هو الأصل، والتركيب طارئ، والأخذُ بالأصلِ أحسن وأولى.

وقد أجاب ابن عصفور عن ذلك بأنَّ الذي"حمل على ادِّعاء التركيب فيها أنه قد تقرَّر التشبيهُ بالكاف في نحو: زيدٌ كعمرو، ولم يتقرر بـ(أنَّ)، وإذا أمكن أن يكون التشبيهُ بالحرف الذي تقرَّرَ ذلك فيه كان أولى".(٤)

والمالقي- مع قوله بالإفراد- يذكر " أنه إذا وُجِدَ المعنى الذي كان في الإفراد مع التركيب صحَّ ادِّعاؤه ".(٥)

---

(١) المغني لابن فلاح ٨٧٦ رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ت/ عبد الرزاق السعدي .

(٢) التذييل والتكميل ١٢/٥ .

(٣) المغني ٧٤/٣ ت/ الخطيب

(٤) شرح الجمل ٤٤٩/١ .

(٥) رصف المباني ٢٠٩ .

ولهذا نجد أكثر النحويين يوافقون الخليل وسيبويه وجمهور البصريين في القول بالتركيب ومنهم ابن جني[١]، وعبد القاهر[٢]، وأبو البركات الأنباري[٣]، والعكبري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن أبي الربيع[٨]، والسيوطي.[٩]

١٦. اجتماعُ لام الابتداء مع (إنَّ).

انفردت (إنَّ) الناسخة عن سائر أخواتها بجواز أنْ تصحبها لامُ الابتداء، فتفيدُ في المعنى ما تفيدُهُ (إنَّ) من التوكيد وتحقيق معنى الجملة وإزالة الشك عنها.[١٠]

وموضعُ هذه اللام صدرُ الجملة، لكن لمَّا كانت (إنَّ) أيضاً لها الصدارة، وهما لمعنىً واحدٍ التزموا الفصلَ بينهما لغرضٍ لفظيٍّ، وهو كراهةُ اجتماعِ حرفين لمعنىً واحدٍ في أوَّل الجملة، فأخَّروا اللامَ، ولهذا تُسمَّى اللام المزحلقة.[١١]

---

(١)الخصائص ٣١٧/١ سر صناعة الإعراب ٣٠٤/١-٣٠٥ .

(٢) المقتصد ٤٤٥/١

(٣) الإنصاف ١٦٦/١

(٤) اللباب ٢٠٥/١

(٥) شرح المفصل ٥٦٤/٤

(٦) شرح التسهيل ٦/٢

(٧) شرح الجمل ٤٤٩/١

(٨) البسيط ٧٦٢/٢

(٩) الهمع ٤٢٨/١ .

(١٠) سر صناعة الإعراب ٣٧٠/١ شرح ابن يعيش ١٤٦/٥ شرح الكافية للرضي ٣٥٧/٤ .

(١١) مغني اللبيب ٢٥٣/٣ . تحقيق الخطيب

فإنَّ كراهةَ اجتماع لام الابتداء مع (إنَّ) لا يخلوا أن يكون لغرضٍ معنويٍ أو لفظيٍ. ولا يجوز أن يكون لغرض معنوي؛ لأنَّ اللام تلي (إنَّ) من جهة المعنى في نحو قولك: إنَّ في الدار لزيداً، حيث دخلت على اسم (إنَّ)، فثبت أنَّ المكروه اجتماعُ لفظهما، وكان في تأخير اللام والفصل بينهما إصلاحٌ للفظ، ورفعٌ لهذه الكراهة.

وإنما أُخِّرت اللامُ دون (إنَّ) لما انفردت به (إنَّ) من اختصاصها بالاسمِ، وعملها فيه النصبَ، بخلاف اللام فإنها لا تختص ولا تعمل.(١)

ومما يدلُّ على أنَّ المكروه اجتماع لفظهما وأن يتلاحقا أنَّ العرب حين أتوا باللامِ في موضعها الأصلي غيَّروا (إنَّ) فأبدلوا همزتها هاءً، فقالوا: لَهِنَّكَ، ومنه قول الشاعر:

أَلا يا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى ∴ لَهِنَّكَ مِن بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ .(٢)

والأصلُ عندهم: لإنك، لمَّا جفا عليهم اجتماعُ لام الابتداء و(إنَّ) قلبوا همزة (إنَّ) هاءً ليسْهُلَ اجتماعهما.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٣٧٢/١ الخصائص ٣١٤/١ شرح ابن يعيش ١٤٦/٥ شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١ شرح الرضي ٣٥٧/٤

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لغلام من بني كلاب، ونُسِبَ لمحمد بن سلمة، لكن ذكر ابن جني أن محمداً هو الراوي عن المبرد وليس صاحب البيت، وتجده في المسائل العسكريات ١٢٢ سر صناعة الإعراب ٣٧١/١ الخصائص ٣١٥/١ شرح ابن يعيش ١٤٧/٥ شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٢ رصف المباني ١٢١، ٢٣٣ الممتع ٢٦٤ المقرب ١٠٧/١ شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١ شرح الرضي ٣٥٧/٤ التذييل والتكميل ١٢٤/٥ المقاصد الشافية ٣٤٣/٢ خزانة الأدب ٣٥١/١٠ .

السنا: الضوء. القلل: جمع قُلَّة، وهي قمة الشئ وأعلاه، تكون للجبل وغيره.

فقد ذكر ابنُ جني أنَّ "نحو قولهم: لَهِنَّكَ قائمٌ، إنما أصلها: لإنك قائمٌ، ولكنهم أبدلوا الهمزةَ هاءً كما أُبدلت هاءً في نحو: هِيَّاك، وهَرَقْتُ الماءِ، فلما زال لفظُ الهمزة، وحلَّت مكانها الهاءُ صار ذلك مُسَهِّلاً للجمع بينهما، إذ حلَّت الهاءُ محلَّ الهمزة، فزالَ لفظُ (إنَّ) فصارت كأنها حرفٌ آخر "[١]

وقد جعلَ أبو علي الفارسي "هذا الإبدال إلى الهمزة من الفصل المُوقَع بينهما بالمبتدأ في المعنى أو بالظرف، وذلك نحو: إنَّ عندك لزيداً، وإنَّ في ذلك لآية، وإنَّ زيداً لقائمٌ، فالإبدالُ هنا كالفصل "[٢]

وبهذا يكون أيضاً إبدالُ الهمزة هاءً يهدفُ لإصلاح اللفظ حتى تزول كراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد.

***والقولُ بأنَّ (لهنَّك) أصلها(لإنك) لمَّا غُيِّرَت همزةُ (إنَّ) بالقلب هاءً جاز الجمعُ بينها وبين لام الابتداء هو قولُ ابن جني وجماعةٍ من النحويين منهم ابن يعيش وابن مالك والمالقي والرضي وابن هشام والشاطبي [٣].**

وذهب سيبويه وابن السراج وجماعة إلى أنَّ هذه اللام هي التي تدخل في جواب القسم، وليست لام الابتداء.[٤]

([١])سر صناعة الإعراب ٣٧١/١ الخصائص ٣١٤/١ شرح ابن يعيش ١٤٧/٥ شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١ شرح الرضي ٣٦٢/٤ المقاصد الشافية ٣٤٣/٢ .

([٢]) المسائل العسكريات ١٢١ .

([٣]) ينظر الخصائص ٣١٤/١ سر صناعة الإعراب ٣٧١/١ شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٥ شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٢، ٣١ رصف المباني ١٢١، ٢٣٣ شرح الكافية للرضي٣٦٢/٤ المغني ٢٥٣/٣ المقاصد الشافية ٣٤٣/٢.

([٤]) الكتاب ١٥٠/٣ الأصول ٢٥٩/١ شرح السيرافي ٣٧٩/٣ .

-وفيه أنَّ لام جواب القسم معناها التأكيد أيضاً، فلا ينبغي أن تجتمع مع (إنَّ) لما فيه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد.[1]

وذهب قطرب والفراء والمفضل بن سَلَمَة واختاره ابن عصفور إلى أنَّ (لهنك) مكونةٌ من كلمتين: (له، إنك) وأصلُ (له) واللهِ، و(إنَّ) جوابٌ للقسم .[2]

-وفيه تكلُّفات كثيرة منها: حذف حرف القسم وإبقاء الخبر من غير عِوَض، وحذف (ال) من لفظ الجلالة، وحذف ألف (فِعَال) وهي الألفُ التي بعد اللام، ثم حذف همزة (إنَّ).

وأيضاً فإنه لم يجئ في موضعٍ مع إقرار همزة (إنَّ)، ولو كان كذلك لجاء في موضعٍ (له إنك) بإثبات الهمزة. [3]

***وأقربُ هذه المذاهب هو المذهب الأول ؛ لأنه ليس فيه إلاَّ قلبُ الهمزة هاءً، وهو غير ممتنع، فقد ورد في(هِيَّاكَ) وهرقتُ الماءَ، والأصلُ: إيَّاك، وأرقتُ الماءَ.**

---

(١) التذييل والتكميل ١٢٥/٥

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١ شرح السيرافي ٣٨٠/٣ شرح الكافية للرضي ٣٦٢/٤ التذييل والتكميل ١٢٥/٥ ارتشاف الضرب ١٢٦٨/٣ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٦٢/٤ التذييل والتكميل ١٢٥/٥ .

المبحث الخامس : إصلاحُ اللفظِ بتوفيته ما يتطلبه.

١٧. تكرار (إلاَّ) لغير توكيد في الاستثناء المفرَّغ.

يجوز أن تُكرَّر (إلاَّ) بعد المستثنى بها، فتكون لتوكيدٍ أولغير توكيد.

فإذا تكرَّرت والغرضُ منها توكيدُ (إلاَّ) الأُولَى، وذلك كأنْ تقع بعد واو العطف، أو يليها اسمٌ مبدَلٌ مما قبلها نحو: ما جاءني إلَّا زيدٌ وإلاَّ عمرو، وما مررتُ إلاَّ بأخيك إلاَّ زيدٍ، وهنا تكون (إلاَّ) المكررة ملغاة، زِيدَتْ بين المعطوف والمعطوف عليه، وبين البدل والمبدل منه؛ لتوكيد الأولى.

وإذا تكررت لغير توكيد، وذلك بأنْ يُراد بها استثناءٌ بعد استثناء، فلا يخلو أن يكون ما قبلها مُفَرَّغاً لما بعدها أو غيرَ مُفرَّغ.[١]

فإن كان مفرَّغاً له شُغِلَ بأحد المستثنيَينِ أو المستثنيات، ونُصِبَ الباقي منها على الاستثناء، فتقول: ما جاءني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً إلاَّ خالداً، وما ضربتُ إلاَّ زيداً إلا عمراً إلا خالداً، وما مررت إلا بزيدٍ إلا عمراً إلا خالداً.[٢]

---

(١) إذا كان العاملُ غير مفرَّغ فإن تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نُصبت كلها وجوباً، فتقول: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحدٌ . وإن تأخرت كلها عن المستثنى منه فإن كان الكلامُ إيجاباً نُصبتْ أيضاً كلها وجوباً، نحو: قاموا إلاَّ زيداً إلا عمراً إلا بكراً. وإن كان الكلام غير إيجابٍ أعطيَ واحدٌ منها ما يُعطاه - لو انفرد- من جواز النصب والإتباع، ونُصبَ ماعداه وجوباً، فتقول: ما قاموا إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، يجوز في واحد منها الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٢ ارتشاف الضرب ١٥٢٣/٣ المساعد ٥٧٥/١ تمهيد القواعد ٢١٧٨/٥ المقاصد الشافية ٣٨٢/٣ .

وقد عدَّ العلماءُ شغلَ العاملِ بأحد المستثنيَينِ أو المستثنيات – على حسب ما يطلبه من فاعلية أو مفعولية أو غير ذلك – من باب إصلاح لفظ الجملة، وتوفية العاملِ ما يستحقه من معمول.

فقد ذكر ابنُ يعيش أنك " إذا قلتَ: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، أو: إلا زيداً إلا عمرو، فلابد من رفع أحدهما ونصب الآخر، ولا يجوز رفعهما جميعاً، ولا نصبهما؛ وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقُّه، وذلك أنَّ المستثني منه محذوف،والتقدير: ما أتاني أحدٌ= إلا زيداً إلا عمراً، لكن لمَّا حُذِفَ المستثنى منه بَقِيَ الفعلُ مفرَّغاً بلا فاعلٍ، ولا يجوزُ إخلاءُ الفعلِ من فاعلٍ في اللفظ، فرُفِعَ أحدهما بأنه فاعلٌ ....."."[١]

ولا يتعيَّن أحدُ المستثنيَينِ أو المستثنيات لينشغلَ به العاملُ، بل يجوزُ أن ينشغلَ بالأول وبالمتوسط و بالآخر، فالرتبة في هذا غير لازمة؛ لأنَّ المستثنى يجوز تقديمه على المستثنى منه .[٢]

فقد صرَّح سيبويه بالتسوية بين الأقرب وغيره في هذه الحالة فقال في باب تثنية المستثنى:" وذلك قولك: ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلا عمراً، ولا يجوز الرفعُ في (عمرو)، من قِبَلِ أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى، وذك أنك لا تريدُ أن تُخرجَ الأولَ من شيءٍ تُدخلُ فيه الآخر. وإن شئت قلتَ: ما أتاني إلا زيداً إلاَّ عمروٌ، فتجعلَ الإتيانَ لـ(عمرو). فأنت في ذا بالخيار، إن شئت رفعتَ الأول ونصبت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول"[٣]

---

(١) شرح المفصل ٧٧/٢ .

(٢) المقاصد الشافية ٣٨٣/٣ .

(٣) الكتاب ٣٣٨/٢ .

ومع الإقرار بالتسوية بين المستثنيَينِ أو المستثنيات في جواز انشغال العامل بها فقد ذهب ابنُ مالك وتبعه جماعةٌ إلى أنَّ الأقربَ أولى بذلك من غيره؛ لقربه من العامل فقال:" والأقربُ بعملِ العاملِ المفرَّغِ أولى".[1]

١٨. استغناءُ المبتدأ الوصفِ بالمرفوع عن الخبر.

المبتدأ هو: الاسمُ المجرَّدُ عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مُخبَراً عنه أو وصفاً رافعاً لما يُستغنَى به.[2] ومن التعريف يتبن أنه يأتي على نوعين:

١- مبتدأ له خبر، وهو الاسمُ الصريحُ نحو: الله ربُّنا، ومحمدٌ نبينا، أو المؤول بالصريح نحو قوله تعالى:﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[3]

٢- مبتدأ له مرفوعٌ منفصلٌ يُغني عن الخبر، وهو الوصفُ، ويشملُ اسمَ الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمنسوب نحو: أقائمٌ الزيدان، وما مضروبٌ المحمدان، وهل حَسَنٌ الوجهان، وما قرشيٌّ أبواك.

فهذا المبتدأ الوصفُ يرفع ما يليه، ويسدُّ مرفوعُهُ مسدَّ الخبر ويُغنِي عنه؛ وذلك لأنَّ المبتدأ وصفٌ يجري مجرى الفعل في العمل، فقولك: أقائمٌ الزيدان، في معنى: أيقومُ الزيدان، فكما أن المعنى في: أيقوم الزيدان، قد اكتمل، ولا يفتقرُ إلى مزيدٍ في تمام معنى الجملة، كذلك لا يفتقرُ ما هو بمنزلته، وكان في تقدير المرفوع سادَّاً مسد الخبر ومغنياً عنه إصلاحٌ

---

(١) شرح التسهيل ٢٩٦/٢ وينظر أيضاً ارتشاف الضرب ١٥٢٣/٣ المساعد ٥٧٥/١ توضيح المقاصد والمسالك ٦٧٤/٢ التصريح ٣٥٧/١ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤٧٠/١ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٤ .

للفظ المبتدأ، بتوفيته ما يستحقه ويتطلبه من الخبر، وعدم تقدير خبرٍ محذوف .

فقد ذكر ابنُ يعيش أنَّ" (قائم) هنا اسمٌ من جهة اللفظ، وفعلٌ من جهة المعنى، فلما كان الكلامُ تامًّاً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: (أقائمٌ) مبتدأ، و(الزيدان) مرتفعٌ به، وقد سدَّ مسدَّ الخبر من حيثُ إنَّ الكلامَ تمَّ به، ولم يكن ثمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة".[١]

بخلاف ما إذا كان المرفوعُ بالوصفِ لا يتم به المعنى، ولا يَحْسُنُ السكوتُ عليه، نحو: أقائمٌ أبواه زيدٌ، فـ(أبواه) فاعلٌ مرفوعٌ بـ(أقائمٌ)، لكن لم يتم به المعنى فلا يكونُ مغنياً عن الخبر، بل (زيد) مبتدأ مؤخر، و(قائم) خبر مقدم، و(أبواه) فاعلٌ مرتفعٌ به.[٢]

---

(١) شرح المفصل ٢٤٣/١ وينظر أيضاً شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١ المقاصد الشافية ٥٩٠/١ .

(٢) تمهيد القواعد ٨٤٩/٢ حاشية الصبان ٣٠٢/١ .

الخاتمة.

الحمد لله حمدًا كثيرًا يوافي نعمَه، ويكافئ مزيدَه،وصلاةً وسلاماً دائمين علي أشرف الخلق، وسيد المرسلين سيدنا محمد صلي الله عليه وعلي آله وصحبه وسلم. وبعد...

فهذا ماوفقني الله تعالي بحوله وقوته إلي جمعه ودراسته من مسائل ظاهرة إصلاح اللفظ، ويمكن الإشارة هنا إلي أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث، وهي:

١-أنَّ صور إصلاح اللفظ لم تقتصر على البنية المفردة للكلمة، وإنما اتسعت في بعض المواضع لتشملَ التركيبَ بأكمله.

٢-أن النحويين قد لمحوا الحاجة إلى إصلاح اللفظ، وأنه كان أحد الأدلة المعتمدة لديهم في في التأويل والتعليل، وأسبقُ العلماءِ الذين تحدثوا عن إصلاح اللفظ هو أبو علي الفارسي في كتابه (الشعر صـ٦٤) وسماه "تحسين اللفظ" ثم جاء تلميذه ابن جني فعقد له باباً في الخصائص سمَّاه (بابٌ في إصلاح اللفظ ٣١٢/١).

٣- تعددت دواعي إصلاح اللفظ وتنوعت، وكان منها:

ا- المحافظة على القياس، وهو يُعَدُّ أهم هذه الدواعي وأكثرها وروداً ،ومن صور ذلك:

-زيادة الباء لزوماً في فاعلِ صيغة التعجب (أفعِلْ به)محافظةً على القياس في فاعل فِعْلِ الأمرِ للمفرد المخاطب من أنَّ فاعله يكون ضميراً مستتراً وجوباً، ولا يقع بعده الاسمُ الظاهرُ إلاَّمنصوباً نحو:اضربْ زيداً، أو مجروراً بالباء نحو:امرُرْ بزيد، فدخلت الباءُ حتى يصير في اللفظ كأنه فضلة.

– وزِيدَ اسمُ الموصول(الذي) أو إحدى أخواته بين النعت والمنعوت حالَ نعت المعرفة بالجملة محافظةً على القياس في ضورة التوافق بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير.

– كما زدت (أيّ) أو اسم الإشارة(هذا) أو أحد أخواته بين أداة النداء والمنادى المعرَّف بـ(ال) محافظةً على القياس في عدم جواز نداء ما فيه (ال) في الاختيار.

–وفُتِحتْ همزة(كأنَّ) عند القائلين بأنها مركبة من الكاف و(إنَّ) محافظةً على القياس في (إنَّ) من أنها تقع في ابتداء الكلام حقيقةً أو حكماً.

ب – رفع القُبح الحاصل في اللفظ ، ومن صور ذلك:

–أنهم فصلوا بين (أنْ) المخففة وخبرها–إذا مان فعلاً متصرفاً غير دعاء– بفاصلٍ؛ لأنهم استقبحوا وقوع الأفعال بعدها دون فصلٍ إلاَّ أن تكون شبيهةً بالأسماء، وذلك لبقاء اختصاصها بالاسم.

–وحُوّلَ لفظُ الفعل الواقع صلةً لـ(ال) إلى صيغة اسم الفاعل؛ لأنه استقبح أن تدخل (ال) الموصولة –التي تشبه (ال) المعرِّفة–على الاسم.

–كما أخَّروا الفاء الواقعة في جواب (أمَّا) عن صدر جملة الجواب إلى الجزء الثاني من الجملة؛ لرفع القبح الحاصل من وقوع الحرف الذي يربط الجزاء بالشرط–وهو الفاء– تالياً للحرف الذي يُفهمُ منه الشرط–وهو أمَّا– ، فقدموا من الجملة على الفاء ما يفصلُ بين أداة الشرط والفاء.

–وأقحمت اللامُ في نحو (لا أبالك) بين المضاف –وهو اسم(لا)–والمضاف إليه–وهو المجرور باللام– لتفصل بين المتضايفين لفظاً، ويصير المضاف كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر لفظه.

ج–رفع اللبس أو دفع التوهُّم، ومن صور ذلك:

أنهم اشترطوا للعطف على ضمير الرفع المتصل أن يُفصَلَ بينه وبين ما عُطِفَ عليه بفاصل؛ لرفع توهم العطف على عامل الضمير.

-وكذلك اشترطوا لتوكيده بالنفس أو بالعين أن يُؤَكَّدَ بضمير رفعٍ منفصلٍ مناسبٍ له؛ لرفع ما يحصل في بعض المواضع من اللبس من جهة أنَّ (النفس والعين) يليان العوامل، فيكونان فاعين أو مفعولين أو مجرورين.

د-صيانة بناء الكلمة والمحافظة عليه: ومن صور ذلك:

-زيادة نون الوقاية صيانةً لبناء الفعل وحراسةً لآخره من الكسر عند إسناده إلى ياء المتكلم.

-أنهم قصروا الإلحاق بالألف على آخر الكلمة دون الحشو؛ لما في وقوع الإلحاق بالألف حشواً من فوات الغرض من الإلحاق وهو أن يصير بناء الملحق على وفق بناء الملحق به في الحركات والسكنات، بالإضافة إلى عدد الحروف.

هـ- تأدية حق اللفظ، وتوفيته ما يتطلبه من معمول، وهذا من صور إصلاح التركيب بأكمله، ومن صور ذلك:

-استغناءُ المبتدأ الوصف بالمرفوع عن الخبر، فقد كان في تقدير المرفوع ساداً مسد الخبر ومغنياً عنه توفيةٌ لما يستحقه المبتدأ ويتطلبه من الخبر.

- كما كان في شغل العامل بأحد المستثنيَيْنِ أو المستثنيات إذا تكررت (إلاَّ) لغير توكيد في الاستثناء المفرَّغ توفيةٌ للعامل ما يتطلبه من معمول.

٤- كما تنوعت مظاهرُ إصلاح اللفظ وطرائقه التي سلكها العربُ، فتارةً تكون بالزيادة أو الحذف، وتارة تكون بالتقديم أو التأخير، وأحياناً تكون بالفصل، وأخرى بالتغيير في بنية الكلمة، وتارةً تكون بتوفية اللفظ ما يتطلبه ويستحقُّه .

٥-أن إصلاح اللفظ سوَّغ أنماطاً لغوية وتراكيبَ كانت مرفوضةً دونه .

٦-أن المسائل المحمولة على لإصلاح اللفظ ليست كلها محلَّ اتفاقٍ بين النحويين، فما كان منها عند بعضهم مقبولاً في ضوئه، كان مقبولاً عند آخرين لعلةٍ أخرى .

٧- تبين من خلال البحث تصحيحُ نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، ومن ذلك :

١-أنه نُسِبَ إلى أبي علي الفارسي القولُ بأنَّ اسم (لا) في نحو: لا أبالك، جاء على لغة من لزم قصرَ الأسماء الستة في الأحوال كلها، والمجرورُ باللام في موضع الخبر. حُكي هذا الرأيُ عنه في ارتشاف الضرب ١٣٠٢/٣ الهمع ٤٦٥/١ لكنه صرَّح في الإيضاح بما يوافق رأي سيبويه والجمهور من أنه مضافٌ للمرور باللام فقال:" وقد تلحقُ لامُ الإضافة في الإضافة، وذلك نحو: لا أبا لزيد، فالأبُ، منصوبٌ ب(لا)، واللامُ مقحمةٌ،غير معتدٍّ بها من جهة ثبات الألف في الأب، ومن جهة تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه معتدٌّ بها،وعلى هذا تقول: لا غلامَيْ لزيدٍ، ولا يدَيْ له، فتحذف النون للإضافة كما تحذفها إذا لم تدخل اللامُ " الإيضاح ١٩٦-١٩٧.

ب-شاع عن الكوفيين القولُ بأنه يجوز في الاختيار نداء ما فيه (ال) بغير واسطة، فتقول: يا الرجلُ أقبلْ ، ولم يُحْكَ عنهم خلافٌ في ذلك، فنُسِبَ إليهم في الإنصاف ٢٨٦/١ التبيين ٤٤٤ شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ارتشاف الضرب ٢١٩٣/٤ المقاصد الشافية ٢٨٧/٥ ائتلاف النصرة ٤٦ والصحيحُ أنَّ هذا ليس بجائزٍ عند الكوفيين كافة، فقد منعه الفرآء في معاني القرآن ١٢١/١ حيث ذكر أنك: "تقول: ياعمرو والصلتَ أقبلا، فتجعلُ (الصلتَ) تابعاً لـ(عمرو) وفيه الألفُ واللام؛ لأنك نويتَ به

أن يتبعه بلا نية (يا) في الألف واللام، فإن نويتَها قلتَ: يا زيدُ ويا أيها الصلتُ أقبلا، فإن حذفتَ (يا أيها) وأنت تريدها نصبتَ، كقوله تعالى:﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾... ".

وكذ أبو بكر بن الأنباري في(الزاهر في معاني كلمات الناس)١١/٢ حيث ذكر الأوجه الجائزة في قولك: يا باقلاءُ الحارَّ، فقال:"الوجه الرابع: أن تقول: يا باقلاءُ الحارَّ أقبلْ، فترفع (الباقلاء)؛ لأنه منادى مفرد، وتنصب (الحار)؛ لأنه لا يحسنُ فيه (يا)" .

هذه هي أهم النتائج التي وفقني الله – تعالى – إليها؛ وأسأله التوفيق والسداد، فإن أكن قد أصبت فمنه وحده التوفيق، وله الحمد والمنة، وإن تكن الأخرى فإني طامع في أجر المجتهد المخطئ والكمال لله وحده؛ إنه نعم المولى، ونعم النصير، لا رب سواه، ولا إله غيره، وهو . تعالي . وليُّ التوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/فخر صالح قداره، ط/ دار الجيل، بيروت،الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحى، ط/مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم " . لابن الحاجب ، تحقيق / هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى، ت د/ جودة مبروك محمد مبروك،راجعه د/ رمضان عبد التواب، ط/ مكتبة الخانجي، الأولى ٢٠٠٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت د/ موسى بناي العليلي ط/ مطبعة العاني، بغداد.
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي ،ت/ عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوّض، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣.

▪ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ت د/ عياد بن عيد الثبيتي، ط/ دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

▪ البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، ت د/طه عبدالحميد طه، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

▪ التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم دمشق، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

▪ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، طبعة دار الكتاب العربى ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

▪ التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ / خالد بن عبد الله الأزهري ، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي وشركاه – القاهرة .

▪ التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى، ط/ مطبعة الأمانة،الطبعة الأولى١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

▪ التكملة لأبى على الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، ط/ شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

▪ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

▪ توجيه اللمع لابن الخباز تحقيق أ د/ فايز زكي دياب، ط/ دار السلام، القاهرة الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م

▪ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د/عبد الرحمن على سليمان،ط/دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

▪ الجنى الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د / فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

▪ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، ت د/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

▪ الخصائص لابن جنى تحقيق د/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.

▪ دراسات لأسلوب القرآن الكريم لفضيلة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ دار الحديث، القاهرة.

▪ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم، دمشق،الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

▪ سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.

▪ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمود بن الجميل ،ط/ مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

▪ شرح التسهيل لابن مالك ت د/ محمد بدوي المختون ، د/ عبد الرحمن السيد ط/ دار هجر القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

▪ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، الشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبى جناح، بغداد ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

▪ شرح الجمل لابن خروف الإشبيلي، ت د/ سلوى محمد عمر عرب، ط/ جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ ٢٠٠٩م.

▪ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د / يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

▪ شرح شافية ابن الحاجب للرضى، تحقيق/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد،ط/دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

▪ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

▪ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م.

▪ شرح المفصل لابن يعيش، ت د/ اميل بديع يعقوب، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

▪ شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش تحقيق د/فخر الدين قباوة، ط/ دار الملتقي، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

▪ العلل في النحو للورَّاق، تحقيق/ مها مازن المبارك، ط/ دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

▪ القاموس المحيط للفيروز آبادي، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ، الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

▪ الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط/ مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الثالثة١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

▪ كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمود الطناحي، ط/ مكتبة الخانجي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

▪ اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د/غازي مختار، و د/عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق الطبعة الأولى١٤١٦هـ١٩٩٥م.

- لسان العرب لابن منظور،تحقيق الأساتذة/ عبد الله علي الكبير،ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي ط/ دار المعارف، القاهرة.
- مجالس ثعلب شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط/ دار المعارف.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق سنة ١٩٧٢م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط/ المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني ـ بغداد.
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/محمد كامل بركات، منشورات جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة سنة ١٩٨٠م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/فائز فارس، ط/المطبعة العصرية، ١٤٠٠هـ١٩٧٩م.
- معاني القرآن للفرّاء ت د/ محمد علي النجار ، د/أحمد يوسف نجاتي ط/دار الكتب المصرية.
- المعرب من الكلام الأعجمي علي حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي تحقيق أبي الأشبال أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، ط٣ سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت ١٤٢١هـ٢٠٠٠م .
- المغني لابن فلاح اليمني، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ت/ عبد الرزاق السعدي ١٩٨٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القري، مكة المكرمة،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

▪ المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ،منشورات وزارة الثقافة والإعلان العراقية ،دار الرشيد ١٩٨٢م.

▪ المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.

▪ المقرّب لابن عصفور، تحقيق/أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مكتبة المثنى بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

▪ الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د/فخر الدين قباوة، ط/ دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

▪ المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفي، وعبد الله أمين، ط/ مصطفي البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

▪ النونُ وأحوالها في لغة العرب. أ د/ صبحي عبد الحميد ط/ مطبعة الأمانة.

▪ نتائج الفكر للسهيلي.تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض ط/دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ١٩٩٢م.

▪ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق/ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف ١٤٢٠هـ١٩٩٩م.

▪ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات.

- المقدمة.
- تمهيد.
- المبحث الأول: إصلاحُ اللفظِ بالزيادة أو الحذف.

١- علة زيادة الباء في صيغة التعجب (أفعِلْ به).

٢- ما يُتوصَّلُ به لنعت المعرفة بالجملة.

٣- علة زيادة اللام في نحو:(لا أبا لكَ).

٤- علة زيادة نون الوقاية.

٥- حذف تاء التأنيث من المفرد عند جمعه بالألف والتاء .

٦- علةُ حذف الضمير المضاف إلى معطوفٍ يفصلُ بين المتضايفين.

- المبحث الثاني : إصلاحُ اللفظِ بالتقديم أوالتأخير.

٧- عِلَّةُ تقديمِ الخبرِ شبهِ الجملة على المبتدأ النكرة .

٨- موضع فاء الجزاء في جواب (أمَّا).

٩- علة قصر الإلحاق بالألف على آخر الكلمة.

- المبحث الثالث : إصلاحُ اللفظِ بالفصل .

١٠- عِلَّة الفصلِ بين (أنْ) المخففة وخبرها في بعض صوره.

١١. ما يُتوصَّل به إلى نداء المعرَّف بـ(ال) .

١٢- شرطُ العطفِ على ضمير الرفع المتصل.

١٣. شرط توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين .

- المبحث الرابع : إصلاحُ اللفظِ بالتغيير في بنية الكلمة .

١٤. حقيقةُ اسم الفاعل الواقع صلةً لـ(ال) .

١٥. علة فتح همزة (كأنَّ) عند القائلين بتركيبها.

١٦. اجتماعُ لام الابتداء مع (إنَّ).

- المبحث الخامس : إصلاحُ اللفظِ بتوفيته ما يتطلبه.

١٧. تكرار (إلاَّ) لغير توكيد في الاستثناء المفرَّغ.

١٨. استغناءُ المبتدأ الوصفِ بالمرفوع عن الخبر.

الخاتمة.

ثبت بأهم المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.